



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

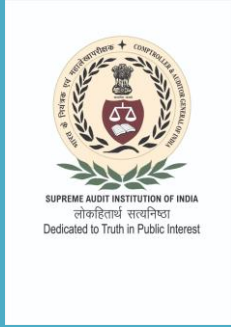


المؤتمر

الدورة الثالثة والأربعون

روما، 1-7 يوليو/تموز 2023

الحسابات المراجعة - منظمة الأغذية والزراعة عام 2021
الجزء باء - تقرير المراجع الخارجي



مكتب المراقب والمراجع العام في الهند

تهدف مراجعتنا إلى تقديم ضمان مستقل وإضافة قيمة لمنظمة الأغذية والزراعة من خلال تقديم توصيات بناءة.

وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:

السيد Shushil Kumar Thakur

مدير المراجعة الخارجية – منظمة الأغذية والزراعة

مكتب المراقب والمراجع العام في الهند

البريد الإلكتروني:

SushilKumar.Thakur@fao.org

تقرير المراجع الخارجي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

الصفحة	بيان المحتويات
2	موجز
2	مقدمة
2	النتائج الكلية للمراجعة
3	النتائج الرئيسية للمراجعة
6	توصيات المراجعة
9	الولاية والنطاق والمنهجية
10	نتائج المراجعة وتوصياتها
10	متابعة توصيات عمليات المراجعة الخارجية السابقة
11	ألف المراجعة المالية
16	باء المسائل الإدارية
16	مراجعة أداء "مركز الاستثمار"
22	مراجعة أداء ميزانية البرنامج، والتخطيط للعمل، والإبلاغ عن تنفيذ البرنامج
31	جيم نتائج مراجعة الامتثال
40	دال إقرارات الإدارة
40	هاء شكر وتقدير
41	الملاحق

مقدمة

تقرير المراجع الخارجي

- 1- يتضمن هذا التقرير نتائج مراجعة الكشوف المالية وعمليات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 بموجب المواد 1-12 إلى 10-12 من اللائحة المالية للمنظمة والاختصاصات الإضافية التي تنظم المراجعة الخارجية المرفقة بها.
- 2- وتمثل الأهداف العامة للمراجعة في تقديم ضمان مستقل بشأن نزاهة عرض الكشوف المالية إلى الدول الأعضاء، ما يساعد في زيادة الشفافية والمساءلة في المنظمة، ويدعم أهداف عمل المنظمة من خلال عملية المراجعة الخارجية.
- 3- وبالإضافة إلى مراجعة الكشوف المالية، أُجريت مراجعة الامتثال في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى في بودابست، والمكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ في ساموا، وخمس ممثلات للمنظمة في منغوليا، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وتركيا، وجورجيا، وكازاخستان. وتناولت عمليات المراجعة هذه مجالات تم اختيارها بناءً على تقييم المخاطر مع التركيز بشكل عام على الامتثال للقواعد واللوائح.
- 4- وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت عمليتا مراجعة للأداء بشأن: (1) مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة؛ (2) وميزانية البرنامج والتخطيط للعمل والإبلاغ عن تنفيذ البرنامج. وتمثل الهدف الرئيسي من مراجعات الأداء في تعزيز إطار الحوكمة الاقتصادية والفعالة والكفاءة والمساهمة في تعزيز المساءلة والشفافية. وأُطلعت إدارة المنظمة على نتائج المراجعة في هذه المجالات ولهذه المكاتب. وتم تضمين ردودهم في هذا التقرير.
- 5- ويتضمن التقرير 20 توصية ناشئة عن ملاحظات المراجعة. وتم تصنيف التوصيات على أنها توصيات أساسية وتوصيات هامة وتوصيات تستحق العناية¹.

النتائج الكلية للمراجعة

- 6- تماشيًا مع ولايتنا، قمنا بمراجعة الكشوف المالية لمنظمة الأغذية والزراعة وفقًا للوائح المالية وطبقًا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان.

¹ أساسية: من الإلزامي اتخاذ الإجراءات في هذا الصدد حرصًا على عدم تعرض المنظمة إلى مخاطر عالية. أما الامتناع عن اتخاذ الإجراءات فقد يفضي إلى تبعات مالية خطيرة وعراقيل تشغيلية كبرى.

هامة: يعتبر اتخاذ الإجراءات في هذا الصدد ضروريًا لتفادي التعرض إلى مخاطر عالية. أما الامتناع عن اتخاذ الإجراءات فقد يفضي إلى تبعات مالية خطيرة وعراقيل تشغيلية كبرى.

تستحق العناية: يُعتبر الإجراء الموصى به مرغوبًا فيه ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة الرقابة أو إلى تحسين القيمة المتحصل عليها.

7- وخلصنا إلى أن الكشف المالية تعرض بنزاهة، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي للمنظمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. ووجد أن نتائج أدائها المالي والتغييرات في صافي الأصول/رأس مال الأسهم والتدفقات النقدية والمقارنة بين الميزانية وبين المبالغ الفعلية يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبناء على ذلك أصدرنا رأياً غير مشفوع بأي تحفظات بشأن الكشف المالية للمنظمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.

8- وخلصنا أيضاً إلى أن السياسات المحاسبية قد طبقت على أساس يتوافق مع نظيره في السنة السابقة، وأن معاملات المنظمة التي أطلعنا عليها أثناء المراجعة أو التي اختبرناها كجزء من مراجعة الكشف المالية، ممتثلة من جميع الجوانب الجوهرية للوائح المالية والسلطة التشريعية للمنظمة.

9- إلا أننا حددنا مسائل هامة تستوجب معالجتها من قبل الإدارة لمزيد من التحسين في تسجيل الإدارة المالية والإبلاغ عنها. ويتضمن التقرير ملاحظات المراجعة بشأن الإدارة المالية للمنظمة للفترة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2021.

النتائج الرئيسية للمراجعة

ألف - المراجعة المالية

تسجيل الإيرادات

10- في عام 2021، استعرضت إدارة المنظمة المعالجة المحاسبية ونقحتها بأثر رجعي بالاقتران مع سياستها المحاسبية وأحكام المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام² لتسجيل الإيرادات من المساهمات الطوعية عند التوقيع على اتفاق المانحين من قبل الطرفين مقارنة بمعالجتها السابقة الممتثلة في تسجيل إيرادات تعادل قيمة الفاتورة لهذه المساهمات لمدة عام. وقامت منظمة الأغذية والزراعة بمراجعة كشوفاتها المالية السنوية في عام 2021، وبالتالي زادت إيراداتها لعام 2021 بمقدار 277.4 ملايين دولار أمريكي (46.4 ملايين دولار أمريكي في الكشف المالية السنوية لعام 2020). وبالمثل، كانت هناك زيادة في الأرباح المحتجزة بقيمة 1522.5 ملايين دولار أمريكي.

المبالغ المستردة المستحقة والمساهمات الطوعية المحصلة مسبقاً

11- وتضمنت الملاحظة 12-2 للكشوفات المالية السنوية لعام 2021، التي تشير إلى المساهمات الطوعية المحصلة مقدماً 318.9 ملايين دولار أمريكي، أيضاً المبالغ المستردة المستحقة الدفع للجهات المانحة. ونظرًا لأن طبيعة المساهمات الطوعية المحصلة مسبقاً تختلف عن المبالغ المستردة المستحقة للجهات المانحة، فإننا نوصي إدارة المنظمة بالنظر في الإفصاح عن المساهمات الطوعية المحصلة مسبقاً والمبالغ المستردة المستحقة للجهات المانحة بشكل منفصل.

بيانات التسوية المصرفية وعدم تسوية أرصدة نهاية العام

12- كشف استعراض لبيانات التسوية المصرفية لـ 26 حساباً مصرفياً يحتفظ بها المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للشهر المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 أن 71 مدخلاً في دفتر الحسابات الفرعي للسنوات السابقة لم تتم تسويتها حتى تاريخه، منها 41 مدخلاً لم تتم تسويتها لأكثر من سنتين (قبل عام 2020). وأشرنا أيضاً إلى رصيد دفتر

² المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

الحسابات العام وفقاً لميزان المراجعة قد تم عرضه بشكل غير صحيح في تقرير بيانات التسوية المصرفية في ما يتعلق بحساب واحد بسبب خطأ في الإبلاغ.

باء - مراجعة أداء مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة

13- يعمل مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة بشكل وثيق مع الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والشركاء الآخرين من خلال نموذج أعمال فريد من نوعه لتعزيز الاستثمار العام والخاص بشكل أكبر وأكثر فاعلية في المجالات المنوطة به. وأنشئ مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة في عام 1964 بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تطوير مشاريع الاستثمار الزراعي التي يمكن أن تمولها مؤسسات التمويل الدولية، فضلاً عن تقديم المساعدة الفنية للبلدان لتنفيذ مثل هذه المشاريع. ويمثل دعم التصميم والتنفيذ 86 في المائة من عمل المركز.

14- كما يجري مركز الاستثمار في المنظمة أنشطة دعم السياسات مثل دراسات السياسات ودراسات القطاع والاستراتيجيات الزراعية والسياسة العامة الخاصة، وما إلى ذلك، في حوالي 100 دولة. وتدفع مطالب الدول الأعضاء أنشطة دعم السياسات، وغالباً ما تكون تمهيداً لتحديد المشروع. ونقدر أنه في 10 مشاريع تمت مراجعتها بشكل عشوائي، كانت المخرجات المتوقعة من مهام مركز الاستثمار في المنظمة موثقة جيداً. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ تقييم القيمة المضافة في أنشطة دعم السياسات المنسوبة إلى مدخلات مركز الاستثمار في المنظمة. وهناك حاجة إلى مقاييس أفضل لتمكين تقييم الفعالية الشاملة لإضافة القيمة في أنشطة دعم السياسة المنسوبة إلى مدخلات مركز الاستثمار في المنظمة. ومع ذلك، فإننا نقرّ بالقيود التي تواجه مركز الاستثمار في المنظمة بسبب الوظائف الشاغرة في كادره المهني.

15- وتم تطوير حافظة المشاريع الاستثمارية المدعومة من صندوق الاستثمار المباشر مع عدد قليل من الشركاء الرئيسيين، الذين يقدمون مع ذلك حصة كبيرة من التمويل العام للأغذية والزراعة. ولما يقرب من 60 عاماً، ظل البنك الدولي الشريك الأكبر لمركز الاستثمار في المنظمة، حيث يمثل 70 في المائة من الدخل الخارجي و64.5 في المائة من إجمالي المشاريع التي يساعد المركز في تصميمها. وهذا على الرغم من حقيقة أن مركز الاستثمار في المنظمة لديه مذكرات تفاهم/اتفاقيات مع 27 مؤسسة مالية دولية أخرى.

16- ويصمم مركز الاستثمار مشاريع استثمارية تشمل أنشطة تنمية القدرات وتهدف، من بين أمور أخرى، إلى مساعدة الحكومات والمؤسسات على اتخاذ قرارات استثمارية أفضل. وقام مركز الاستثمار مؤخراً بتطوير مبادرة تنمية القدرات للاستثمار لتقديم الدعم المباشر. ولاحظنا أن مركز الاستثمار لا يجري تحليل للحاجة قبل الشروع في مبادرات تنمية القدرات. وذكرت إدارة المنظمة أن الخدمات/الحلول التي يقدمها مركز الاستثمار مدفوعة بالطلب وتستجيب للاحتياجات التي تعبر عنها البلدان والشركاء في التمويل.

17- وأشار استعراض لعينة من مشاريع تنمية القدرات إلى أن التعليقات من الوكالة المنفذة/الممولة/الحاكمة أو المشاركين لم تكن متاحة في معظم الحالات.

جيم - مراجعة أداء ميزانية البرنامج والتخطيط للعمل والإبلاغ عن تنفيذ البرنامج

18- يستند برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2022-2023 إلى توقعات التمويل من الاشتراكات المقدرة للأعضاء ومن المساهمات الطوعية من خارج الميزانية. وتم تحديد عشرين (20) مجاًلاً من مجالات الأولوية البراجمية لسد الفجوات الحرجة وتحسين الظروف اللازمة لدفع التغييرات التي ستساهم في النهاية في تحقيق الأفضليات الأربع (إنتاج أفضل، وتغذية

أفضل، وبيئة أفضل، وحياء أفضل) في إطار خطة عام 2030³ وأهداف التنمية المستدامة. ولاحظنا اختلافات واسعة في الموارد من خارج الميزانية المقدمة لتحقيق الأفضليات الأربع.

19- ويحدد إطار البرمجة القطرية أولويات التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وحكومة البلد والنتائج التي يتعين تحقيقها على المدى المتوسط. ولاحظنا أن 64 من 154 بلدًا ليس لديها أطر برمجية قطرية صالحة لعام 2022.

20- وأكد مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد في المنظمة على أن خطط عمل البلد مرتبطة بنتائج مجالات الأولوية البرمجية وأهداف التنمية المستدامة للبلد. ولاحظنا أن الخوارزمية في نظام التخطيط البرمجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم سمحت بربط خاطئ لخطط العمل مع البلدان غير ذات الصلة. وأظهرت مراجعتنا عدم تطابق بين هذه المعلومات: النواتج ومقاصد أهداف التنمية المستدامة ومجالات الأولوية البرمجية. ولاحظنا أن 70 في المائة من مخرجات المنظمة لم يكن لها أي إشارة إلى المشاريع التي تساهم بشكل مباشر في هذه المخرجات. ووجدنا أيضًا أن الروابط بين مخرجات خطط العمل والمشاريع لم تكن راسخة، مع عدم الإشارة إلى الغالبية العظمى من المخرجات في المشاريع التي تساهم بشكل مباشر في هذه المخرجات. وفي حالة عدم وجود ارتباط بين المخرجات والمشاريع، لا يمكن ضمان كفاءة الرصد على مستوى المنظمة على أساس مؤشرات المخرجات.

دال - نتائج مراجعة الامتثال

21- يساعد التخطيط للمشتريات في تلبية متطلبات السلع والخدمات بكفاءة وفي الوقت المناسب وفقًا لقواعد ولوائح المنظمة. ولاحظنا اختلافات كبيرة بين خطط الشراء والمشتريات الفعلية في المكاتب الميدانية.

22- ولاحظنا أن الأساس التنافسي لمنح العمل من خلال خطابات الاتفاق للبائعين لتوفير السلع/الخدمات انخفض بشكل مطرد من 50 في المائة من إجمالي القيمة المطلوبة في عام 2015 إلى 37 في المائة في عام 2016 وإلى 8 في المائة في عام 2018. في عام 2019 وعام 2021، تم منح 21 في المائة و8.6 في المائة من القيمة المطلوبة على التوالي من خلال عملية تنافسية. وفي عام 2020، لم يتم منح حتى خطاب اتفاق واحد بناءً على الاختيار التنافسي.

23- إن نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية هو نظام معلومات على الإنترنت لإدارة المشاريع ورصدها منذ تحديدها وحتى إغلاقها. واستمر عرض بعض المشاريع في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية، اعتبرها القائمون على أنها لن تنتقل إلى مرحلة التنفيذ لأسباب مختلفة، على أنها قيد الإعداد. وفي بعض الأحيان، لم يتم تحديث بيانات المشروع لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات. وذكرت إدارة المنظمة أنه لا توجد جداول زمنية محددة في دليل دورة المشاريع "للموافقة على المشاريع قيد الإعداد". وتعتمد الجداول الزمنية للموافقة على المشاريع على جداول الجهات المانحة، حيث تقوم هذه الجهات المانحة بتنفيذ عمليات الموافقة الداخلية الموازية في جداولها الخاصة.

24- ووفقًا للخطة التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة، يبدأ الإغلاق التشغيلي للمشروع عند اكتمال تنفيذ أنشطة المشروع. ولوحظت تأخيرات في إقفال المشروع تتراوح من بضعة أشهر إلى عدة سنوات خلال الفترة قيد المراجعة.

25- وكانت الضوابط الداخلية بحاجة إلى تعزيز في إدارة النقد، وحماية الأصول والممتلكات وإشراك الاستشاريين. وقد لاحظنا حالات أرصدة سلبية للمصروفات النثرية أو المدفوعات المستحقة للبائعين لفترات طويلة بسبب الضوابط غير الكافية في إدارة المصروفات النثرية. ولم تكن الوثائق الخاصة بتوظيف الاستشاريين كاملة في الحالات التي تم فحصها في

³ أهداف التنمية المستدامة. خطة تهدف إلى تحقيق السلام والازدهار للجميع بحلول عام 2030.

المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وممثلات المنظمة. وفي المكتب الإقليمي لأوروبا، لم يتم الإصرار على ضمانات الأداء حتى في العقود عالية القيمة.

توصيات المراجعة

26- بناءً على النتائج التي توصلنا إليها، قدمنا التوصيات التالية التي قد تساهم في تحسين الإدارة وتعزيز الشفافية وتحسين كفاءة العمليات:

الرقم	التوصية	الأولوية	الجدول الزمني
المراجعة المالية			
1	نوصي بأن تقوم المنظمة بمراجعة العمر النافع لأصولها سنويًا وتضمن القيمة التقديرية المنقحة للأصول والتغيرات ذات الصلة في كشفها المالية السنوية بالإضافة إلى الإفصاح المناسب في الملاحظات على الكشوف المالية السنوية للامتثال لأحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	أساسية	2022
2	نوصي بأن تضع المنظمة ضوابط لضمان استكمال جميع تسويات البيانات المصرفية في الحدود الزمنية المحددة.	هامّة	كجزء من العمل الجاري
3	نوصي بأن تدمج المنظمة الوظائف في حلّ النظام العالمي لإدارة المخزونات لتوفير الرقابة على استخدام المخزونات.	تستحق العناية	2022
4	نوصي بأن تنظر إدارة المنظمة في إفصاح منفصل عن المساهمات الطوعية الواردة مقدمًا والمبالغ المستردة المستحقة للجهات المانحة، في كشف المركز المالي امتثالًا للفقرة 89 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 1، ولتقدير أفضل للمعلومات المالية من قبل مستخدمي الكشوف المالية السنوية.	هامّة	2022
مراجعة أداء مركز الاستثمار في المنظمة			
5	نوصي بأن يقوم مركز الاستثمار في المنظمة بتطوير مقاييس لرسم الخرائط بشأن تأثير عمله وكذلك لقياس البيانات والحفاظ عليها لدعم النتائج.	أساسية	2022
6	نوصي بأن يقوم مركز الاستثمار في المنظمة بصياغة استراتيجية تنفيذ لبناء القدرات لدعم الاستثمار بناءً على تحليل الاحتياجات لتحديد الفجوات الحرجة في المعرفة والقدرات.	هامّة	2022
7	نوصي بأن يقوم مركز الاستثمار في المنظمة بتتبع فواتيره بشكل فعال وتعزيز آلية رصد أداء الاستشاريين.	تستحق العناية	2022

مراجعة أداء ميزانية البرنامج، والتخطيط للعمل، والإبلاغ عن تنفيذ البرنامج			
2022	أساسية	نوصي بأن تنفذ المنظمة آلية لضمان الانتهاء في الوقت المناسب من أطر البرمجة القطرية لجميع البلدان التي تتطلب الشراكة التعاونية، من أجل توفير أساس حالي لبرمجة فعالة وتنفيذ وإعداد تقارير على المستوى القطري بموجب الإطار الاستراتيجي الجديد.	8
2022	تستحق العناية	نوصي بأن تقوم المنظمة بتحسين الخوارزمية في نظام التخطيط البرمجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم، لإدراج المشاريع في إطار موارد خطة العمل لتشمل فقط تلك المشاريع التي تساهم في تحقيق مخرجات خطة العمل في ذلك البلد.	9
2022	هامة	نوصي بضرورة أن تضمن المنظمة دمج المشاريع ضمن تخطيط العمل القطري مع مجالات الأولوية البرمجية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة وعكس مساهمتها على النحو الواجب في مؤشرات المخرجات الموحدة، بما في ذلك على مستوى المشاريع.	10
2022	أساسية	نوصي بأن تنظر المنظمة في جعل ربط كل مخرج في خطة العمل بالمشاريع ذات الصلة والعكس بالعكس أمرًا إلزاميًا (مع خيار إدخال "يقرر لاحقًا" للمخرجات غير المتصلة بأي مشروع) في التطبيق الحالي/القادم، للإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق نتائج مجال الأولوية البرمجية المقصود ومؤشرات المخرجات في إطار النتائج الاستراتيجية.	11
2022	هامة	لضمان صحة قياس التقدم الذي تحرزه المنظمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مؤشرات المخرجات الموحدة، والإبلاغ عنه، نوصي بأن تقوم المنظمة بما يلي: (1) ضمان مواءمة مخرجات أطر البرمجة القطرية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة مع تلك الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ (2) والنظر في تعزيز الضوابط لضمان أن المخرجات المحددة على المستويات المناسبة مرتبطة بمجالات الأولوية البرمجية فقط إذا كان إطار النتائج يدعم ربط مجالات الأولوية البرمجية من خلال أهداف التنمية المستدامة المشتركة؛ (3) ضمان صياغة خطة العمل ومؤشرات المخرجات في المكاتب الإقليمية والقطرية بما يتفق مع إطار النتائج.	12
2023	هامة		
2023	هامة		
2023	هامة		

مراجعة الامتثال			
13	نوصي بتحديد أسباب التباين بين المشتريات المخططة والفعلية ومعالجتها بشكل مناسب للتأكد من أن التخطيط يخدم الغرض المطلوب منه.	تستحق العناية	2022
14	يجب أن تسعى المنظمة إلى تحسين الترتيبات المؤسسية لتسهيل الاختيار التنافسي لمقدمي خدمات خطابات الاتفاقات لضمان أفضل قيمة مقابل المال.	هامة	2022
15	نوصي بأن تتأكد المنظمة من وجود الضوابط لضمان الالتزام بالمتطلبات التي ترسي الشفافية في المشتريات، وتحميل السجلات ذات الصلة من قبل المكاتب الفردية في النظام العالمي لإدارة الموارد لتسجيلها ومراجعتها.	هامة	كجزء من العمل الجاري
16	نوصي بأن تقوم إدارة المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ بإدخال نظم لضمان عدم تجديد العقود بدون وقف العقود الإلزامي.	هامة	2022
17	نوصي بضرورة تحديد الأخطاء في قاعدة بيانات النظام العالمي لإدارة الموارد، مثل البائعين الذين لديهم مواقع غير نشطة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية. ويجب استعراض البائعين الذين يعانون من حالات نقص في الأداء متكررة لاتخاذ الإجراء المناسب.	تستحق العناية	2023
18	نوصي بتنفيذ تدابير الضوابط لضمان اتخاذ الإدارة لإجراءات إغلاق المشاريع في الوقت المناسب.	هامة	كجزء من العمل الجاري
19	نوصي بضرورة مراجعة حالة المشاريع قيد الإعداد وتحديثها بشكل دوري. ويجب تصنيف المشاريع التي لا يعتبرها القائمون على صياغة المشاريع ذات صلة، على أنها ملغاة في النظام في الوقت المناسب.	تستحق العناية	كجزء من العمل الجاري
20	نوصي بأن تقوم المنظمة بما يلي: • تعزيز امتثالها للضوابط الداخلية من أجل إدارة فعالة للمصروفات النثرية وحماية أصولها وممتلكاتها. • وضع ضوابط في النظام العالمي لإدارة الموارد لضمان عدم السماح بمشتريات غير مؤهلة وغير متطابقة. • وضع طرائق لتحسين الاتصال مع المكاتب الميدانية لضمان سحب الأصول المباعة في الوقت المناسب من سجل الأصول.	هامة	2022

قبلت الإدارة جميع التوصيات.

الولاية والنطاق والمنهجية

الولاية

- 27- عينت الدورة 161 للمجلس المراقب والمراجع العام في الهند كمراجع خارجي لحسابات المنظمة لمدة ست سنوات بدءًا من عام 2020.
- 28- وتستمد المراجعة الخارجية ولايتها من المادة 12 من اللائحة المالية للمنظمة التي تنص على أن تجرى المراجعة الخارجية للحسابات وفقًا للمعايير العامة المقبولة للمراجعة، وللصلاحيات الإضافية الواردة في الملحق 1 بهذه اللائحة. وبالإضافة إلى التصديق على الحسابات، يمكن للمراجع الخارجي أن يبدى ملاحظاته بصدد الاجراءات المالية، ونظام الحسابات والمراقبة المالية الداخلية، وكل ما يتصل بالإدارة والتنظيم في المنظمة بوجه عام.
- 29- وهذه هي السنة الثانية من ولاية المراجعة وهذا هو التقرير السنوي الثاني من قبل المراقب والمراجع العام في الهند كمراجع خارجي.

النطاق

- 30- إن مراجعتنا هي فحص مستقل للأدلة الداعمة للمبالغ والإقرارات الواردة في الكشف المالية. وهي تشمل تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات البارزة التي أجرتها المنظمة والعرض العام للكشف المالية. كما تشمل أيضًا تقييمًا لمدى امتثال المنظمة للوائح المالية والسلطة التشريعية.
- 31- وتمثل الأهداف الأولية للمراجعة في تقديم رأي مستقل بشأن ما إذا كانت:
- (أ) الكشف المالية تعرض بنزاهة الوضع المالي للمنظمة كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، ونتائج أدائها المالي، والتغيرات في صافي الأصول/الأسهل والتدفقات النقدية للمنظمة ومقارنة ميزانيتها بالمبالغ الفعلية للنفقات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (ب) والسياسات المحاسبية الواردة في الملاحظة 2 الملحقة بالكشف المالية قد طبقت على أساس يتفق مع ميثاقها للفترة المالية السابقة؛
- (ج) والمعاملات التي اطلعنا عليها أو التي امتحناها كجزء من عملية المراجعة، ممثلة من جميع النواحي المهمة، للوائح المالية والسلطة التشريعية.

- 32- وأجرينا استعراضًا لعمليات المنظمة بموجب المادة 12-4 من اللائحة المالية لإبداء ملاحظات تتعلق بكفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي والرقابة المالية الداخلية، وبصورة عامة تسيير شؤون هذه العمليات وإدارتها. ويجري بحث هذه المسائل في الأقسام ذات الصلة من هذا التقرير.

- 33- وخلال السنة المالية 2021، وبصرف النظر عن مراجعة الكشف المالية في المقر الرئيسي، أجرينا مراجعة للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى في بودابست، والمكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ في ساموا، وخمس ممثلات للمنظمة في منغوليا، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وتركيا، وجورجيا، وكازاخستان.

- 34- وأُجريت مراجعات لأداء عمل مركز الاستثمار في المنظمة، وميزانية البرنامج، والتخطيط للعمل، والإبلاغ عن تنفيذ البرامج في المنظمة. وراجعنا كذلك الكشف المالية لصندوق التسليف والادخار في المنظمة للسنة المالية 2020 التي أصدرنا بشأنها تقريرًا مستقلًا. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضنا حالة الأموال للبرامج التي تُنفذ بالتعاون مع وكالات أخرى أو نيابةً عنها، أي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق مرفق البيئة العالمية.
- 35- وأُجريت جميع عمليات المراجعة عن بُعد من الهند بسبب القيود المفروضة على السفر والقيود ذات الصلة في أعقاب تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، باستثناء المراجعة المالية ومراجعة الامتثال في المقر الرئيسي للمنظمة.

المنهجية ومسؤوليات المراجع

- 36- لقد أجرينا مراجعتنا طبقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن نخطط للمراجعة وأن نؤديها للحصول على ضمان معقول بخلو الكشف المالية من الأخطاء المادية. وتشمل المراجعة فحص الأدلة الداعمة للمبالغ المالية والإقرارات الواردة في الكشف المالية على أساس الاختبار. وتشمل المراجعة كذلك تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة وكذلك تقييم العرض الكلي للكشف المالية. وقد اعتمدنا في مراجعة الكشف المالية نهج المراجعة القائم على المخاطر الذي يتطلب منا إجراء تقييم للمخاطر لتحديد الأخطاء المادية المحتملة كافة في الكشف المالية وفي التأكيدات المصاحبة لها، على أساس فهم مناسب للهيئة المعنية وبيئتها.
- 37- وإن مسؤولية المراجع الخارجي هي الإعراب عن رأيه في الكشف المالية على أساس المراجعة. وتتم المراجعة للحصول على ضمان معقول، وليس ضماناً مطلقاً، بشأن ما إذا كانت الكشف المالية تخلو من الأخطاء المادية الجسيمة الناجمة عن الغش أو الخطأ.
- 38- واستعرضنا أيضاً فعالية الرقابة الإدارية في المجالات الرئيسية للعمليات، وإدارة المخاطر، وعمليات مكاتب إقليمية وقطرية مختارة، مع التركيز على تنفيذ المشاريع وإدارة المشتريات وإدارة الأصول وإدارة السفر وبيئة الرقابة الداخلية، وذلك وفقاً للمادة 4-12 من اللائحة المالية. ونسقنا مجالات المراجعة المعتمدة لدينا مع مكتب المفتش العام لتفادي ازدواج الجهود غير الضروري ولتحديد إلى أي مدى يمكن الاعتماد على عمل هذا المكتب. كما تعاوننا أيضاً مع لجنة الإشراف الاستشارية على المراجعة لتعزيز جهودنا في مجال المراجعة.
- 39- ورفعنا تقارير عن نتائج المراجعة إلى إدارة المنظمة في شكل رسائل إدارية تتضمن ملاحظات وتوصيات تفصيلية. وأصدرنا 11 رسالة مراجعة إلى رؤساء الشعب والمكاتب الإقليمية والقطرية خلال السنة المالية 2021. وتتيح هذه الممارسة انخراطاً متواصلاً مع إدارة المنظمة.

نتائج المراجعة وتوصياتها

متابعة توصيات عمليات المراجعة الخارجية السابقة

- 40- يقدم المراجعون الخارجيون لمنظمة الأغذية والزراعة توصيات لتحسين عمل المنظمة في تقرير المراجعة المطول كل عام. وفي ما يلي حالة تنفيذ/الامتثال للتوصيات الواردة في تقارير المراجع الخارجي للسنوات السابقة كما قدمتها الإدارة

في وقت مراجعة الكشوف المالية للسنة المالية 2021. وسيتم تقديم وثيقة منفصلة إلى الدورة الرابعة والتسعين بعد المائة للجنة المالية مع تحديث عن حالة التوصيات:

الجدول - 1

تقرير المراجعة الخارجية	مجموع التوصيات	لم تنفذ بعد وفقاً لتقرير المراجعة الخارجية لعام 2020	تم تنفيذها	التوصيات التي لم تنفذ بعد
2017	29	3	1	2
2018	41	8	1	7
2019	42	32	15	17
2020	48	N.A.	12	36
المجموع	160	43	29	62

المصدر: معلومات مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة

41- يوضح الجدول 1 أنه من بين 48 توصية قدمها المراجع الخارجي أثناء مراجعة السنة المالية 2020، تم تنفيذ 12 توصية (25 في المائة) وما زالت التوصيات الـ 36 المتبقية في طور التنفيذ. وكانت هناك 43 توصية معلقة للفترة من 2017 إلى 2019، تم تنفيذ 17 منها (40 في المائة).

نتائج المراجعة

42- يعرض هذا القسم نتائج المراجعة للسنة المالية 2021 التي غطت مسائل ينبغي، في رأى المراجع الخارجي، لفت عناية الأجهزة الرئاسية إليها. وقد أتحنا لإدارة المنظمة فرصة الإجابة على الملاحظات والتوصيات المنبثقة عن مُراجعتنا، لضمان إعداد تقارير متوازنة ووضع الحلول بصورة مشتركة. أما التوصيات التي قُدمت إلى الإدارة فمُصممة كي تدعم أهداف ولاية المنظمة وتعزز مساءلتها وشفافيتها لتحسّن وتضيف قيمة إلى الإدارة المالية للمنظمة وحوكمتها.

ألف - المراجعة المالية

1- لمحة مالية عامة

43- زاد فائض إيرادات المنظمة مقابل النفقات من 297.05 ملايين دولار أمريكي في عام 2020 إلى 437.67 مليون دولار أمريكي في عام 2021. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي أصول المنظمة من 2 278.14 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 2 727.80 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 نتيجة زيادة الفائض المتراكم بمقدار 437.67 مليون دولار أمريكي. وتعزى الزيادة في الفائض إلى زيادة بنسبة 21 في المائة في المساهمات الطوعية. وتشكل المساهمات الطوعية البالغة 1 540.95 مليون دولار أمريكي الواردة خلال عام 2021، 72.41 في المائة من إجمالي الإيرادات، في حين أن نصيب الدول الأعضاء في إطار البرنامج العادي البالغ 505 ملايين دولار أمريكي يشكل 23.75 في المائة من إجمالي الإيرادات خلال عام 2021. وزاد إجمالي نفقات المنظمة بشكل هامشي بنسبة 8 في المائة في عام 2021 ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادات في مصاريف الاستشاريين واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى. وشكلت نفقات الاستشاريين ما يقرب من 50 في المائة من الزيادة في النفقات، في حين شكلت استحقاقات الموظفين حوالي 15 في المائة.

44- انخفض دخل الاستثمار بمقدار 11.56 مليون دولار أمريكي خلال عام 2021 ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض عائد الاستثمارات المحتفظ بها للتبادل وودائع السيولة.

45- ارتفع إجمالي أصول منظمة الأغذية والزراعة من 4 397.34 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 4 959.28 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. وتعزى الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة النقد وما يعادله بمقدار 216 مليون دولار أمريكي خلال عام 2021، وهو ما يمثل ما يقارب 39 في المائة من الزيادة في إجمالي الأصول. وارتفع النقد وما يعادله خلال عام 2021 ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادات في النقد لدى مديري الاستثمار (131.53 مليون دولار أمريكي) والودائع قصيرة الأجل (195 مليون دولار أمريكي).

46- ارتفع إجمالي الالتزامات من 2 119.20 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 2 231.48 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادة في "المدفوعات المستلمة مقدمًا"، أي المساهمات المستلمة مقدمًا من 329.54 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 375.22 مليون في عام 2021، بزيادة نسبتها 14 في المائة. وشكل هذا ما يقارب 40.68 في المائة من الزيادة في إجمالي الالتزامات.

2- الإدارة المالية

47- قمنا بتحليل السيولة والقدرة على سداد الديون في المنظمة لتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والتزاماتها طويلة الأجل واحتياجات التشغيل. وتتم مناقشة نتائج التحليل في الفقرات التالية.

القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير

48- ظلت النسبة الحالية ونسبة السيولة للمنظمة أعلى من 3 في السنوات الثلاث الماضية مما يدل على ارتفاع السيولة وقدرة سليمة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير، كما هو مبين في الجدول 2.

الجدول 2 -

النسبة	2021	2020	2019
النسبة الحالية ^أ (الأصول الحالية/الالتزامات الحالية)	4.72	4.53	3.11
نسبة السيولة ^ب (الأصول السريعة/الالتزامات الحالية)	3.08	4.58	3.08
نسبة النقد ^ج (النقد والاستثمارات الحالية/الالتزامات الحالية)	3.00	2.96	2.59
إجمالي الأصول إلى نسبة إجمالي الالتزامات ^د	2.22	2.07	1.20

المصدر: الكشف المالي لمنظمة الأغذية والزراعة للأعوام 2021 و2020 و2019

^أ تشير نسبة مرتفعة إلى قدرة الكيان على سداد التزاماته على المدى القصير.

^ب تعتبر نسبة السيولة أكثر تحفظًا من النسبة الحالية لأنها تستبعد المخزونات والأصول الحالية الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقد. وتشير نسبة مرتفعة إلى وضع سيولة حالي أعلى.

^ج نسبة النقد هي مؤشر على سيولة الكيان عن طريق قياس كمية النقد أو النقد المعادل أو الأموال المستثمرة في الأصول الحالية لتغطية الالتزامات الحالية.

^د تعتبر نسبة مرتفعة مؤشرًا جيدًا على القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل

49- قيمنا قدرة المنظمة على الوفاء بإجمالي التزاماتها باستخدام نسبة إجمالي الالتزامات إلى صافي الأصول، كما هو مبين في الجدول 3:

الجدول 3 -

الوصف والنسبة	2021	2020	2019
إجمالي الالتزامات (بملايين الدولارات الأمريكية)	2 231.48	2 119.21	2 087.91
صافي الأصول (بملايين الدولارات الأمريكية)	2 727.79	2 278.14	413.25
نسبة إجمالي الالتزامات إلى صافي الأصول ^{هـ}	0.82	0.93	5.05

المصدر: الكشف المالي لمنظمة الأغذية والزراعة للأعوام 2021 و 2020 و 2019

^{هـ} تشكل نسبة منخفضة مؤشراً على القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية

50- وانخفض إجمالي الالتزامات، التي كانت نسبتها 5.05 إلى صافي الأصول في عام 2019، على مدار العامين إلى 0.82 في عام 2021. وكان سبب التغيير في النسبة هو التغيير في سياسة تسجيل الإيرادات للمساهمة الطوعية.

التغييرات في الكشف المالية وإفصاحات الملاحظات حول توصيات المراجعة

51- استناداً إلى ملاحظات وتوصيات مراجعتنا، عملنا مع الإدارة للمساعدة في ضمان التعديلات اللازمة في الكشف المالية لعام 2021، وإفصاحات إضافية في ملاحظات الكشف المالية لتحسين الشفافية. ونحن نقدر جهود الإدارة لتنفيذ هذه التغييرات لضمان الامتثال لمتطلبات الإبلاغ الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وترد في الملحق 1 بعض التعديلات الهامة التي أوصت بها المراجعة والتي أجرتها الإدارة.

نتائج المراجعة

العمر النافع المنقح للأصول

52- يجب مراجعة العمر النافع والقيمة المتبقية للأصل على الأقل في كل تاريخ تقرير سنوي، وإذا كانت التوقعات مختلفة عن التقديرات السابقة،⁴ فيتم احتساب التغيير (التغييرات) على أنه تغيير في التقدير المحاسبي. وينص المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 3 على أنه في الحال الذي يؤدي فيه التغيير في التقدير المحاسبي إلى تغييرات في الأصول والخصوم أو أنه يتعلق ببند من صافي الأصول/الأسهم، فيجب تسجيله عن طريق تعديل القيمة الدفترية للأصل والالتزامات أو صافي الأصول/الأسهم ذات الصلة في فترة التغيير.

⁴ المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 17 بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات.

53- وأثناء مراجعة الكشوف المالية السنوية لعام 2020، أوصينا بأن تعيد منظمة الأغذية والزراعة تقييم العمر النافع لأصولها لتعكس العرض العادل وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وللتأكد من التقدير المعقول للعمر النافع للأصول من أجل مواصلة استخدامها أو التخلص منها. وكان الجدول الزمني المتفق عليه لتنفيذ هذه التوصية هو عام 2021. واستجابة لملاحظة المراجعة التي أثّرت أثناء المراجعة الخارجية للكشوف المالية السنوية لعام 2021، أكدت إدارة المنظمة أن سياسة العمر النافع للأصول قد تم تعديلها في ديسمبر/كانون الأول 2021 بهدف تنفيذها بأثر لاحق اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2022. وبلغ تأثير العمر النافع المنقح للأصول في الكشوف المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 على النحو الذي تم إعداده مؤقتاً من قبل إدارة المنظمة ووفقاً للمراجع الخارجي 2.7 ملايين دولار أمريكي (إهلاك) و6.2 مليون دولار أمريكي (القيمة الدفترية للأصول). ومع ذلك، أوضحت منظمة الأغذية والزراعة أن العمر النافع المنقح للأصول لم يتم إدراجه في البيانات المالية لعام 2021 لأسباب فنية في نظام التخطيط للموارد المؤسسية.

التوصية 1: نوصي بأن تقوم المنظمة بمراجعة العمر النافع لأصولها سنوياً وتضمن القيمة التقديرية المنقحة للأصول والتغييرات ذات الصلة في كشوفها المالية السنوية بالإضافة إلى الإفصاح المناسب في الملاحظات على الكشوف المالية السنوية للامتثال لأحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

54- ووافقت الإدارة على التوصية بتطبيق العمر النافع المنقح لكل فئة من فئات الأصول إلى جانب التغييرات ذات الصلة والإفصاح المناسب في ملاحظات الكشوف المالية السنوية ابتداءً من عام 2022.

رسملة الأصول قيد الإنشاء والأصول التي تتطلب التركيب والتشغيل

55- وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 17، يبدأ إهلاك الأصول عندما تكون متاحة للاستخدام. وقد لاحظنا أن عشرة أصول بقيمة 1.5 ملايين دولار أمريكي اكتمل بناؤها في عام 2021 لم يتم نقلها إلى قائمة الأصول من قائمة الأصول قيد الإنشاء (الملاحظة 9) للكشوف المالية السنوية. ورداً على ملاحظتنا، ذكرت الإدارة أنه على الرغم من إغلاق أوامر الشراء في النظام في ديسمبر/كانون الأول 2021، فقد استمر عرضها على أنها أصول قيد الإنشاء بسبب التأخير في استلام المعلومات من المكاتب الميدانية بشأن حالة البناء/التجديد لهذه الأعمال، في انتظار الموافقة الداخلية على الأصول المنشأة ذاتياً، وما إلى ذلك. واستجابة لهذه الملاحظة، قامت الإدارة بمراجعة احتساب الأصول قيد الإنشاء في كشوفها المالية المنقحة لعام 2021. ومع ذلك، يجب تعزيز التنسيق مع المكاتب الميدانية من أجل رسملة الأصول في دفاتر الحسابات في الوقت المناسب.

56- كما لاحظنا أن المنظمة تقوم برسملة الأصول قيد الإنشاء في تاريخ السداد الأخير، أي بعد استكمال فترة الالتزام بالعيوب وليس في تاريخ توفر الأصل للاستخدام. وبالنسبة للأصول التي تتطلب أيضاً التركيب والتشغيل، تستخدم المنظمة تاريخ استلام الأصول كتاريخ للرسملة وليس تاريخ بدء التشغيل الفعلي أو تاريخ بدء استخدام الأصول.

57- ولا تتماشى هذه الممارسات مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تنص على أن إهلاك الأصل يبدأ عندما يكون متاحاً للاستخدام. وذكرت الإدارة أن هذا يحدث بسبب عدم تسجيل تاريخ بدء تشغيل الأصول في النظام العالمي لإدارة الموارد.

بيانات التسوية المصرفية وعدم تسوية أرصدة نهاية العام

- 58- وفقاً لأحكام دليل المنظمة، يتعين على مدير شعبة المالية أو من ينوب عنه ضمان التسوية المنتظمة وفي الوقت المناسب لجميع الحسابات المصرفية للمقر الرئيسي وضمان إجراء تسوية جميع الحسابات المصرفية في المواقع البعيدة عن المقر الرئيسي. ويتعين على رؤساء المكاتب البعيدة عن المقرات اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسوية حساباتهم المصرفية محلياً في الوقت المناسب. ووفقاً لسياسة شعبة المالية المؤسسية يجب إجراء التسوية المصرفية في غضون 30 يوماً من نهاية الشهر.
- 59- وأظهر استعراض بيان التسوية المصرفية لـ 26 حساباً مصرفياً يحتفظ بها المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للشهر المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 وبيانات الحسابات التي لم تتم تسويتها/مدخلات دفتر الحسابات الفرعي المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة القضايا التالية:

(أ) خطأ في تقرير بيانات التسوية المصرفية

- 60- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كان هناك فرق لم تتم تسويته قدره 30.54 مليون دولار أمريكي يتعلق بحساب مصرفي واحد في تقرير بيانات التسوية المصرفية المقدم أثناء المراجعة. وكان ذلك بسبب العرض غير الصحيح لرصيد دفتر الحسابات العام في تقرير التسوية.

(ب) المعاملات التي لم تتم تسويتها

- 61- وفقاً لسياسة شعبة المالية المؤسسية يجب تسوية الحسابات المصرفية في غضون 30 يوماً من نهاية الشهر. ولاحظنا أن 71 مدخلاً في دفتر الحسابات الفرعي للسنوات السابقة لم يتم تسويتها حتى الآن. وظل 41 مدخلاً دون تسوية لأكثر من عامين (قبل عام 2020). وعلاوة على ذلك، ظل حساب مصرفي واحد في أنتيغوا وبربودا دون تسوية منذ أغسطس/آب 2019. وذكر أنه لم تتم تسوية الحساب لكونه خامداً. وسواء كان خامداً أم لا، ينطوي التأخير/عدم التسوية على مخاطر خسائر أو أرباح غير مكتشفة وقد يؤدي أيضاً إلى إعداد تقارير مالية غير صحيحة في الكشوف المالية.

التوصية 2: نوصي بأن تضع المنظمة ضوابط لضمان استكمال جميع تسويات البيانات المصرفية في الحدود الزمنية المحددة..

- 62- وفي حين أن الإدارة توافق على توصية المراجعة، فإنها قد ذكرت أن بعض القضايا التاريخية تتطلب قدرًا كبيرًا من البحث وأنها تعمل مع الجهات المسؤولة للتحقيق فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى أكثر من 40 بلدًا تسوية مصرفية تلقائية لغالبية المعاملات، ومن المتوقع أن يزداد هذا في عام 2022.

المخزونات غير المستخدمة

- 63- كشفت تجربة مراجعة استخدام المخزونات في أربعة مكاتب قطرية (جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وجنوب السودان والصومال) أن 100 في المائة من المخزونات التي تم استلامها خلال الفترة من 2014 إلى سبتمبر/أيلول 2021 وقيمتها 1.65 مليون دولار أمريكي، كانت غير مستخدمة كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. ولم يكن لدى المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة نظام لرصد استخدام المخزونات من خلال الحل العالمي لإدارة المخزونات

التوصية 3: بأن تدمج المنظمة الوظائف في حلّ النظام العالمي لإدارة المخزونات لتوفير الرقابة على استخدام المخزونات.

64- وافقت الإدارة على التوصية وذكرت أنه سيكون من الممكن مراقبة المخزونات غير المستخدمة بمجرد تنفيذ "وحدة المخزونات" بالكامل في النظام العالمي لإدارة الموارد.

المبالغ المستردة المستحقة للجهات المانحة والمساهمات الطوعية الواردة مسبقاً

65- وفقاً للملاحظة 12-2 للكشوف المالية السنوية لعام 2021، تضمنت المساهمات الطوعية المستلمة مسبقاً البالغة 318.9 ملايين دولار أمريكي المبالغ المستردة المستحقة للجهات المانحة. ولم تكشف المذكرة عن قيمة المبالغ المستردة المستحقة للجهات المانحة. ونظراً لأن طبيعة المساهمات الطوعية المستلمة مقدماً تختلف عن المبالغ المستردة المستحقة للجهات المانحة، فإننا نرى أن قيمة المبالغ المستردة المستحقة للمانحين يمكن فصلها عن مبلغ 318.9 ملايين دولار أمريكي على أنها مدفوعات مستلمة مسبقاً في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 لتسجيل المبالغ المستردة بشكل منفصل في كشف المراكز المالية كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، مع المبالغ المقارنة المقابلة لعام 2020 امتثالاً للفقرة 89 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 1.

التوصية 4: نوصي بأن تنظر إدارة المنظمة في إفصاح منفصل عن المساهمات الطوعية الواردة مقدماً والمبالغ المستردة المستحقة للجهات المانحة، في كشف المركز المالي امتثالاً للفقرة 89 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 1، ولتقدير أفضل للمعلومات المالية من قبل مستخدمي الكشوف المالية السنوية.

66- قبلت الإدارة التوصية وذكرت أنه سيتم التعامل مع التوصية كجزء من اعتماد معايير الاعتراف بالإيرادات الجديدة المتوقع إصدارها قريباً.

باء - المسائل الإدارية

مراجعة أداء مركز الاستثمار في المنظمة

مقدمة

67- تعمل المنظمة بشكل وثيق مع الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والشركاء الآخرين لتشجيع زيادة الاستثمار العام والخاص بشكل أكبر وأكثر فاعلية في المجالات المنوطة بها. ويتم تنفيذ هذا العمل من قبل مركز الاستثمار في المنظمة في إطار نموذج عمل فريد. وتم إنشاء مركز الاستثمار في المنظمة في عام 1964 بولاية تتمثل في مساعدة الدول الأعضاء في إعداد مشاريع الاستثمار الزراعي التي يمكن أن تمول من قبل مؤسسات التمويل الدولية، وكذلك لتقديم المساعدة الفنية للبلدان لتنفيذ مثل هذه المشاريع.

68- وبالإضافة إلى التصميم والتنفيذ، يوفر مركز الاستثمار في المنظمة الدعم للبلدان في تطوير استراتيجيات استثمار متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة الشركاء تتماشى مع الأولويات الوطنية.

69- وكان لمركز الاستثمار في المنظمة ميزانية سنوية تبلغ 34 مليون دولار أمريكي خلال فترة السنوات الست، منها 44 في المائة من ميزانية البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة، و53 في المائة من مصادر خارجية. وانخفضت حصة الدخل الخارجي من 60.2 في المائة في 2018 إلى 54.6 في المائة في عام 2020 و50 في المائة في 2021، مع زيادة تناسبية في ميزانية دعم البرنامج العادي إلى 50 في المائة في 2021 بعد الزيادة في البرنامج العادي.

70- وتمثل الهدف من مراجعتنا الخاصة بالأداء في فحص أداء مركز الاستثمار في المنظمة وتقييم مدى استعداده لصياغة مسارات جديدة، وتحديد الثغرات الحرجة في الموارد والسياسات والحوكمة، وتقديم توصيات بشأن التمكن من تلبية الأولويات الناشئة للبلدان ومؤسسات التمويل الشريكة، مع الحفاظ على دقته التقنية ونزاهته.

نطاق المراجعة ونهجها

71- تغطي مراجعة الأداء الفترة من 2016 إلى 2021. ولا يدخل دور المؤسسات المالية الدولية والأقسام الفنية الأخرى في المنظمة ومختلف الحكومات ذات السيادة، التي تتعامل مع المنظمة، في نطاق هذه المراجعة. كما اقتصرت المراجعة على أنشطة مكتب مركز الاستثمار في المنظمة في روما.

72- وتم إجراء المراجعة عن بعد من خلال الحصول على السجلات/البيانات من مركز الاستثمار في المنظمة، في روما، والوصول إلى منصات التخطيط للموارد المؤسسية/تكنولوجيا المعلومات في المنظمة وفي مركز الاستثمار في المنظمة مثل نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية ونظام معلومات الإدارة لدى مركز الاستثمار في المنظمة. ولم تتحقق المراجعة بشكل مستقل من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من قبل مركز الاستثمار في المنظمة/المتاحة على نظام تكنولوجيا المعلومات.

نتائج المراجعة وتوصياتها

تخصيص أموال إضافية لمركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة

73- اقترحت دورة مجلس المنظمة، التي عقدت في يونيو/حزيران 2020، زيادة قدرها 8 ملايين دولار أمريكي لكل فترة مالية في ميزانية مركز الاستثمار في المنظمة (زيادة بنسبة 28 في المائة تقريبًا في ميزانية البرنامج العادي) كجزء من التعديلات الإضافية على برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021. وستضاف الزيادة المقترحة لتمويل مركز الاستثمار في المنظمة إلى الأموال الإضافية المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية والشركاء الآخرين. وفي أغسطس/آب 2020، تمت زيادة ميزانية مركز الاستثمار للفترة 2020-2021 بقيمة 5.3 ملايين دولار أمريكي لتشمل الحصة المتبقية للفترة 2020-2021 (16 شهرًا) من الزيادة المعتمدة لفترة السنتين البالغة 8 ملايين دولار أمريكي.

74- وكان من المتوقع أن يؤدي تخصيص مبلغ إضافي بقيمة 16 مليون دولار أمريكي في كل فترة سنتين إلى زيادة الاستثمارات في مجال الأغذية والزراعة بقيمة 800 مليون دولار أمريكي تقريبًا، مع توفير دعم قوي إلى البلدان التي تخطى بالأولوية في إطار مبادرة العمل يدًا بيد. وبحلول نهاية فترة السنتين، كان مركز الاستثمار قد دعم تصميم حافظة إضافية

بقيمة 1.5 مليارات دولار أمريكي، متجاوزًا الهدف بمقدار 700 مليون دولار أمريكي (85 في المائة). ولاحظنا أنه لا يمكن لمركز الاستثمار في المنظمة استخدام أموال البرنامج العادي بما يصل إلى 9.1 ملايين دولار أمريكي (28 في المائة) من المخصصات في فترة السنتين 2020-2021 (الجدول 4). وعزى مركز الاستثمار في المنظمة الأرصدة غير المنفقة إلى انخفاض السفر بسبب كوفيد-19 في فترة 2020-2021 وإلى معدل الشغور المرتفع للغاية، مما أدى إلى انخفاض كبير في الإنفاق على رواتب الموظفين، وما إلى ذلك.

الجدول - 4

تخصيص أموال البرنامج العادي واستخدامها من قبل مركز الاستثمار في المنظمة خلال فترة 2020-2021

السنة	مخصصات البرنامج العادي لمركز الاستثمار في المنظمة (بالدولار الأمريكي)	استخدام أموال البرنامج العادي من قبل مركز الاستثمار في المنظمة (بالدولار الأمريكي)	الوفورات (بالدولار الأمريكي)
2020	15 355 759	7 362 273	7 993 486 (52 في المائة)
2021	17 688 998	16 745 017	943 982 (5 في المائة)
المجموع	33 044 757	24 107 290	8 937 467 (27 في المائة)

* الأرقام الواردة بين قوسين هي نسبة الوفورات كنسبة مئوية من مخصصات البرنامج العادي

75- وكما هو موثق في الاستعراضات السنوية للأعوام 2019 و 2020 و 2021، دعم مركز الاستثمار استثمارات جديدة (عامة) في حدود 5.7 مليارات دولار أمريكي و 6.6 مليارات دولار أمريكي و 7.2 مليار دولار أمريكي على التوالي، بزيادة قدرها 1.5 مليارات دولار أمريكي، متجاوزًا الهدف المتمثل في توليد استثمارات إضافية بقيمة 800 مليون دولار أمريكي، بـ 700 مليون دولار أمريكي (87.5 في المائة). تقييم مركز الاستثمار في المنظمة الخاص، تم تحقيق هدف توليد استثمارات إضافية بقيمة 800 مليون دولار أمريكي لعام 2020 (الذي تم إغلاقه) ولا يزال معلقًا لعام 2021. ولم يتمكن مركز الاستثمار في المنظمة من توفير معلومات محددة لتتبع التأثير المضاعف للمخصصات الإضافية التي ستؤدي إلى مزيد من الاستثمارات الإضافية ومن حجمها، مما يجعل من الصعب التأكد مما إذا كان يمكن أن يُنسب الاستثمار الإضافي المعبأ وحجمه إلى المخصصات الإضافية.

76- وبالإضافة إلى عمله الرئيسي الممول بموجب ترتيبات تقاسم التكاليف مع المؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وغيرها)، تُتخذ مبادرات إضافية لتوحيد وتوسيع الشراكات مع بعض المؤسسات المالية الدولية وشركاء التمويل مثل بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، وبنك Cassa Depositi e Prestiti، والاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومن خلال حسابات الأمانة. وقد مثل العمل الممول من حسابات الأمانة 11 في المائة من أنشطة مركز الاستثمار في المنظمة في عام 2021 (مع حافظة لحسابات الأمانة تقدر قيمتها بحوالي 17 مليون دولار أمريكي)، تم تطوير معظمها على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومن بين "حسابات

الأمانة" الستة الجديدة، لم يتم تنفيذ مشروع واحد، ومشروع واحد لديه مشاكل تتعلق باتفاقية التمويل، ومشروع آخر ينتظر تعليقات الحكومة المحلية على الاقتراح، والثلاثة المتبقية في مرحلة التوقيع.

77- ويساعد مركز الاستثمار في المنظمة الحكومات الوطنية في خلق بيئات تمكينية مواتية للاستثمار العام والخاص في الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، وتشكيل الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية المناسبة لدعم البنية التحتية والخدمات، وخاصة لصغار المزارعين. كما أنه يسهل حوار السياسات بين القطاعين العام والخاص من خلال منصات أصحاب المصلحة المتعددين والمجموعات المواضيعية. وتمثل أنشطة دعم السياسات 14 في المائة من عمل مركز الاستثمار في المنظمة في حوالي 100 بلدًا.

78- وفي 10 مشاريع تمت مراجعتها بشكل عشوائي، لاحظنا أنه على الرغم من أن المخرجات المتوقعة من مهام مركز الاستثمار في المنظمة موثقة جيدًا، إلا أن تقييم إضافة القيمة في أنشطة دعم السياسة المنسوبة إلى مدخلات مركز الاستثمار في المنظمة لم يكن ممكنًا. وأبلغ مركز الاستثمار في المنظمة أن القيمة المضافة من خلال مركز الاستثمار لا يتم تتبعها على مستوى المهام الفردية ولا يوجد نظام للحصول على تعليقات منظمة من الشركاء و/أو الحكومات الوطنية. وأفاد مركز الاستثمار في المنظمة أن دعم السياسات يتطلب في كثير من الأحيان مشاركة مستمرة على مدى عدة سنوات قبل أن يتم توثيق التغيير الإيجابي.

79- ووافقت الإدارة على تحديث ومواصلة تطوير آلية لتتبع النتائج بناءً على عملية تخطيط العمل الجديدة المرتبطة بالاستراتيجية الجديدة (الأفضليات الأربع) والإبلاغ عن النتائج الرئيسية في الوثائق المؤسسية للمنظمة - استعراض منتصف المدة وتقرير تنفيذ البرنامج.

التوصية 5: نوصي بأن يقوم مركز الاستثمار في المنظمة بتطوير مقاييس لرسم الخرائط بشأن تأثير عمله وكذلك لقياس البيانات والحفاظ عليها لدعم النتائج.

80- أكدت الإدارة، أثناء موافقتها على التوصية، على تطوير مقاييس إضافية لرصد تأثير عمل مركز الاستثمار في المنظمة.

تنويع شركاء التنفيذ

81- تنص الخطة الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031 على أن التكلفة التقديرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تبلغ 2.5 تريليون دولار أمريكي سنويًا، بينما يبلغ توافر المساعدة الإنمائية الرسمية حوالي 153 مليار دولار أمريكي سنويًا. ولذلك من الواضح أن التمويل العام من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لن يكون كافيًا لسد الفجوة. ويمكن تقسيم ميزانية ونفقات مركز الاستثمار في المنظمة بشكل عام إلى فئتين: الحسابات العامة وحسابات الأمانة. وتتكون الأموال العامة من الإيرادات من المؤسسات المالية الدولية ومخصصات البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة. وتشكل حسابات الأمانة مصدر دخل خارجي إضافي لمركز الاستثمار في المنظمة، تنشأ عن دولة عضو أو شريك مانح. وفي ما يتعلق بالتمويل الداخلي من خلال حسابات الأمانة، فإن مركز الاستثمار في المنظمة يلعب دورًا أكبر (مقارنة بالاستثمار الممول من مؤسسات التمويل الدولية) في تصميم هذه المشاريع الأصغر وتنفيذها والإشراف عليها.

الجدول - 5

الدخل من مؤسسات التمويل الدولية

الدخل	مؤسسة التمويل الدولية
النسبة المئوية	بملايين الدولارات الأمريكية
71	77.39
10	10.94
19	20.61
100	108.94
	إجمالي المشاريع

82- ولاحظنا أن البنك الدولي ظل الشريك الأكبر لمركز الاستثمار في المنظمة، حيث يمثل 70 في المائة من الدخل الخارجي للمركز على مدى فترة الست سنوات (الجدول 5). وذكرت الإدارة أن الاتفاقيات تستند إلى الميزة النسبية لكل شريك، وهي مصممة لتحقيق أهداف مشتركة، مع مراعاة الأساليب المؤسسية والتشغيلية والتمويلية المحددة لكل شريك. وتتطور الاتفاقيات بمرور الوقت وتتم إعادة النظر فيها للتكيف مع المواقف والسياقات الجديدة.

83- وفي حين أن البنك الدولي كان وسيظل شريكاً رئيسياً لمركز الاستثمار في المنظمة، فإن التمويل المحدود يؤدي إلى مخاطر عدم اكتمال تنفيذ ولايته بشأن الاستثمار وحلول الدعم المالي. وذكرت الإدارة أنه في حين أنها توافق على أنه من المفيد توسيع استخدام حسابات الأمانة، فإن هذا التوسع سيعتمد بنفس القدر على الشركاء ونماذج أعمالهم وطرائق عملهم المحددة. وقد ذكر أن مركز الاستثمار في المنظمة قد وقع بالفعل على مشروعين جديدين لحسابي أمانة جديدين مع المفوضية الأوروبية في عام 2021. وذكرت الإدارة أيضاً أنه تم تحديد مجالات التوسع في خطة التحول وأنه سيتم وضع خطة التنفيذ لتحديد جميع الشركاء الرئيسيين لبدء التعاون.

تنمية القدرات والمعرفة الخاصة بالاستثمارات (K4I)

84- يهدف مركز الاستثمار في المنظمة في إطار مبادرته لتنمية القدرات إلى مساعدة الحكومات والمؤسسات على اتخاذ قرارات استثمارية أفضل. وخلال الفترة من 2016 إلى 2020، اضطلع مركز الاستثمار في المنظمة بـ 96 نشاطاً لتنمية القدرات.

85- وأشار استعراض سبعة من مشاريع تنمية القدرات التي تم أخذ عينات منها إلى أن الردود من الوكالة المنفذة/الممولة/الحاكمة أو المشاركين كانت متاحة فقط في حالة مشروعين⁷ وعلاوة على ذلك، صرح مركز الاستثمار في

⁵ يشمل البنك الدولي، البنك الدولي، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي من خلال البنك الدولي، ومشاريع البنك الدولي الأخرى.

⁶ تشمل المؤسسات الأخرى، بنك التنمية الأفريقي، وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، وبنك التنمية الكاريبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الأخضر للمناخ، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وبرنامج التعاون التقني.

⁷ أحداث التوعية بشأن الحد من حمى الخنازير الأفريقية والوقاية منها و"التدريب على الري الناقص في تونس"

المنظمة أنه قام بتقييم تأثير اثنتين فقط من 96 مبادرة.⁸ ولوحظ أيضًا أن مركز الاستثمار في المنظمة لا يجري تحليلًا للاحتياجات قبل الشروع في مبادرات تنمية القدرات.

86- وذكر مركز الاستثمار في المنظمة أن معظم هذه الأنشطة تم الاضطلاع بها في سياق مشاريع محددة أو استجابة لطلب معين؛ وأن تنمية القدرات هي أولوية بالنسبة لكل المنظمة وبالتالي فهي موجودة تقريبًا في جميع المشاريع والبرامج التي تقودها المنظمة من قبل الوحدات الفنية. كما أفاد مركز الاستثمار في المنظمة أيضًا أنه لا يعتبر تنمية القدرات وظيفة قائمة بذاتها، وبالتالي لم يتم تخصيص الموارد للتخطيط والإبلاغ عنها كوظيفة منفصلة.

87- ولاحظنا كذلك أن مجال الأولوية البرمجية المتعلق بحياة أفضل بشأن "توسيع نطاق الاستثمار" الذي يقوده مركز الاستثمار في المنظمة في إطار الإطار الاستراتيجي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة، يتوخى جمع البيانات وتحليلها لتقييم الأثر وتنمية القدرات على المستوى الوطني. وفي غياب تحليل الاحتياجات وتقييم الأثر والردود، لم يكن مركز الاستثمار في المنظمة قادرًا على تقييم الفعالية وتحديد الثغرات وإجراء تصحيحات المسار.

التوصية 6: بأن يقوم مركز الاستثمار في المنظمة بصياغة استراتيجية تنفيذ لبناء القدرات لدعم الاستثمار بناءً على تحليل الاحتياجات لتحديد الفجوات الحرجة في المعرفة والقدرات.

88- قبلت الإدارة التوصية.

الضوابط الداخلية

89- قمنا بفحص الضوابط المتعلقة باسترداد المستحقات، ورصد أداء الاستشاريين ورصد الإنجاز في ما يتعلق بالمرجات المخطط لها. ويتم سرد النتائج في الفقرات التالية.

(أ) رصد المستحقات

90- يصدر مركز الاستثمار في المنظمة فواتير الخدمات المقدمة في التخصيصات المشتركة التكاليف مع مؤسسات التمويل الدولية، والخدمات المقدمة إلى البلدان الفردية والمستحقات الأخرى. ولاحظنا أن الذمم المدينة لبعض الفواتير المتعلقة بالخدمات المقدمة من قبل مركز الاستثمار في المنظمة كانت معلقة لفترة طويلة. وكشف تحليل العمر للمستحقات لمركز الاستثمار في المنظمة خلال الفترة 2016-2020 أن الفواتير البالغة 36 454 دولارًا أمريكيًا⁹ كانت مستحقة الدفع لأكثر من خمس سنوات بينما كانت الفواتير البالغة 194 793 دولارًا أمريكيًا¹⁰ و 38 500 دولارًا أمريكيًا¹¹ معلقة لمدة 3-5 سنوات و 1-3 سنوات على التوالي.

⁸ أحداث التوعية بشأن الحد من حرمي الخنازير الأفريقية والوقاية منها و"التدريب على تقييم توازن الكربون من خلال منهجية EX Act"

⁹ فاتورة بنك التنمية الأفريقي بتاريخ 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

¹⁰ فواتير بنك التنمية الأفريقي (1) 11 144 دولار أمريكي بتاريخ 9 أغسطس/آب 2017؛ (2) 11 338 دولار أمريكي بتاريخ 22 يونيو/حزيران 2018؛ وفاتورة حكومة مالي مؤرخة في 19 يوليو/تموز 2018 بقيمة 172 311 دولار أمريكي.

¹¹ فاتورة حكومة هندوراس بتاريخ 2 يوليو/تموز 2020.

91- وأفاد مركز الاستثمار في المنظمة بأنه تم وضع نظام رصد لتتبع فواتير التخصيصات المشتركة في التكاليف مع مؤسسات التمويل الدولية في عام 2019، وأن رصد سداد الفواتير قد أنشئ في أوائل عام 2020 للمتابعة في الوقت المناسب. وتتعلق الفواتير المعلقة بفترة سابقة.

(ب) رصد أداء الاستشاريين

92- يخضع الاستشاريون الوطنيون في مركز الاستثمار في المنظمة لسلطة المكاتب القطرية، حيث يتم تفويض الأموال إلى المكاتب القطرية، في حين أن الاستشاريين الدوليين يخضعون لسلطة كبار الموظفين الفنيين للمشاريع المعنية المكلفين بتتبع التقدم المحرز في المشروع والنواتج. ويتم مراقبة أداء جميع الاستشاريين على أساس تقرير ملخص المهمة مقابل اختصاصات تعيينهم. وكشف فحص اختباري لثمانية اختصاصات وتقرير ملخص المهمة لمشروع واحد، وهو "أحداث التوعية بشأن الحد من حمى الخنازير الأفريقية والوقاية منها"، أنه في ثلاث حالات تم تقديم تقارير ملخص المهمة في وقت متأخر. ومن بين ثمانية اختصاصات، نصت سبعة اختصاصات على شهادة الإنجاز المرضي للمهام من قبل الخبير الاقتصادي المشرف ولكن هذه الشهادة لم ترفق مع ملخص المهمة.

التوصية 7: نوصي بأن يقوم مركز الاستثمار في المنظمة بتتبع فواتيره بشكل فعال وتعزيز آلية رصد أداء الاستشاريين.

93- قبلت الإدارة التوصية.

مراجعة أداء ميزانية البرنامج، والتخطيط للعمل، والإبلاغ عن تنفيذ البرنامج

مقدمة

94- يسترشد عمل المنظمة، منذ عام 2010، بإطار استراتيجي يُعد لفترة تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة ويخضع للمراجعة كل أربع سنوات. ويغطي الإطار الاستراتيجي الجديد لعام 2022 الفترة ما بين عامي 2022 و2031، ويهدف إلى دعم خطة عام 2030¹² من خلال التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة، من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل فلا يُترك أحد خلف الركب. وتُسمى هذه الأفضليات الأربع وهي تمثل مبدءاً تنظيمياً لكيفية اعترام المنظمة المساهمة بشكل مباشر في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، فضلاً عن دعم تحقيق الخطة الأوسع لأهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يعدّ بالغ الأهمية من أجل تحقيق الرؤية الشاملة للمنظمة.

95- وتم تحديد عشرين مجالاً من مجالات الأولوية البراجمية ستوجه المنظمة في سدّ الفجوات الحرجة وتهيئة الظروف اللازمة لدفع التغييرات التي ستسهم في نهاية المطاف في تحقيق مقاصد مختارة لأهداف التنمية المستدامة. وتبيّن الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023 كيف أن الأفضليات الأربع ومجالات الأولوية البراجمية العشرين متأصلة في أهداف التنمية المستدامة، مع ارتباط مقاصد ومؤشرات محددة بكل مجال من مجالات

¹² خطة أهداف التنمية المستدامة التي تُهدف إلى تحقيق السلام والازدهار لجميع الناس بحلول عام 2030.

الأولوية البرمجية. ويتم تمويل برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين من الاشتراكات المقررة للأعضاء وتقدير المساهمات الطوعية من خارج الميزانية. ويتم إعداد تقديرات الميزانية على أساس ميزانية برمجية وتنقسم إلى أبواب وأهداف برمجية.

96- وتعتبر خطة العمل لفترة السنتين جزءاً من نشاط التخطيط الشامل لمنظمة الأغذية والزراعة، التي تهدف المنظمة من خلالها إلى تحديد المخرجات التي سيتم تسليمها في إطار مجالات الأولوية البرمجية لدعم تحقيق خطة عام 2030. وتفصل أطر النتائج المحدثة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي سيتم استخدامها لقياس التأثير في إطار الأفضليات الأربع، والنتائج في إطار كل مجال من مجالات الأولوية البرمجية.

نطاق المراجعة والمنهجية

97- يدعم الإطار الاستراتيجي الجديد (2022-2031) خطة عام 2030. ولذلك، يعد هذا منعطفاً مناسباً لتقييم العمليات وفهمها. وتشمل العمليات تحديد مجالات الأولوية البرمجية التي تدعم تنفيذ البرنامج، وتخصيص الموارد للأفضليات الأربع، وبالتالي، إلى مجالات الأولوية البرمجية العشرين المضمنة، والمنهجية التي تم تصورها لمواءمة المشاريع مع إطار العمل الجديد، وأخيراً، الطريقة التي يُتوخى بها رصد التقدم المحرز نحو تحقيق المخرجات في إطار مجالات الأولوية البرمجية وتقييمها والتحقق من صحتها والإبلاغ عنها. وتم إجراء مراجعة الأداء لتقييم كفاءة وفعالية عملية وضع الميزانية البرمجية، وتخطيط العمل والإبلاغ عن النتائج، وتقديم توصيات لتحسين العمليات. وغطت مراجعة الأداء صياغة وتنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد 2022-2031.

98- أجريت مراجعة الأداء عن بعد من خلال الحصول على السجلات/البيانات من الشبكة الداخلية للمنظمة ومن منصات التخطيط للموارد المؤسسية في المنظمة، نظام التخطيط البرمجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم ونظام معلومات إدارة البرامج الميدانية. وإن مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية مسؤول عن إدارة العمليات المؤسسية المتعلقة ببرنامج العمل والميزانية وإعداد تقرير تنفيذ البرنامج للإبلاغ عن تسليم النتائج إلى الأجهزة الرئاسية.

نتائج المراجعة وتوصياتها

عدم التوازن في تخصيص الميزانية بسبب عدم المرونة في الموارد من خارج الميزانية

99- يُعد توافر الموارد الكافية شرطاً ضرورياً لضمان تحقيق المنظمة للنتائج المرجوة في إطار كل من مجالات الأولوية البرمجية العشرين. وبلغ التقدير الأولي للموارد من خارج الميزانية المقدمة من خلال المساهمات الطوعية 2 250 مليون دولار أمريكي، كما تم إبلاغ المجلس عنه في يونيو/حزيران 2021، مما يمثل 69 في المائة من إجمالي متطلبات الموارد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023. كما أشار المؤتمر في دورته الثانية والأربعين إلى الحاجة إلى تحقيق توازن أفضل بين الأفضليات الأربع بما في ذلك من خلال مجالات الأولوية البرمجية وتخصيص الميزانية.

100- ومع ذلك، لاحظنا أن ميزانية البرنامج لا يمكن أن تضمن التوازن بين الأفضليات الأربع، مع تخصيص 54 في المائة من المخصصات للباب 4: حياة أفضل.

الجدول - 6

الباب	الأفضليات الأربع	ميزانية برنامج العمل والميزانية (2022-2023)	النسبة المئوية
1	إنتاج أفضل	443 791	20
2	تغذية أفضل	196 125	9
3	بيئة أفضل	332 750	15
4	حياة أفضل	1 221 303	54
10,9,7,5	أخرى	56 156	2
المجموع		2 250 125	100%

101- وقد أبلغنا بأن الاختلالات بين مجالات الأولوية البرمجية تعود إلى أن أكثر من 95 في المائة من المساهمات من خارج الميزانية تم تخصيصها بالكامل في برنامج العمل والميزانية 2023-2022، مما يترك مجالاً ضئيلاً لضمان التوازن بين مجالات الأولوية البرمجية.

102- وشدد مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين على أهمية التمويل الطوعي المرن والخفيف التخصيص وغير المخصص لدعم الأولويات على النحو المبين في برنامج العمل، وأوصى منظمة الأغذية والزراعة بمواصلة بلورة الآليات والنهج الممكنة لاجتذاب المزيد من المرونة في التمويل الطوعي. وذكرت الإدارة أنها تعمل على استكشاف نهج جديدة وعلى تعزيز الآليات القائمة لتعبئة تمويل طوعي أكثر مرونة.

ميزانية برنامج العمل: 2023-2022

103- تمهد خطة العمل المقترحة الطريق لتنفيذ الإطار الاستراتيجي من خلال مجالات الأولوية البرمجية، ودفع التغييرات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وتم تحديد مخرجات خطة العمل للفترة 2022-2023 على المستوى المناسب (عالمي، إقليمي، وطني) وفقاً للعمليات ذات الصلة المعمول بها.

صياغة أطر البرمجة القطرية

104- يعتبر إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة شراكة مع الحكومة وينبثق من حوار مع البلد المضيف. ويحدد إطار برمجة قطرية، المتوافق مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والمستمد منه، أولويات التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وحكومة بلد ما والنتائج التي يتعين تحقيقها على المدى المتوسط (4-5 سنوات، بما يتماشى مع دورات التخطيط الوطنية). يأخذ إطار البرمجة القطرية نهجاً قائماً على النتائج يستند إلى نقاط القوة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة. وينعكس البعد الإداري لإطار الشراكة التعاونية في مصفوفة النتائج التي تتم صياغة الوثيقة حولها.

105- وإن مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية مسؤول عن تقديم التوجيه لصياغة مناسبة قائمة على النتائج لأطر الشراكة التعاونية. وتنص الخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة على أن يمثل المنظمة على المستوى القطري هو المسؤول عن صياغة الشراكة التعاونية وتنفيذها ورصدها وإعداد التقارير بشأنها، رهنا باستكمال جميع المراحل السابقة للعملية ضمن إطار الأمم المتحدة الأوسع.

106- ومن بين 194 دولة من الدول الأعضاء، لا يوجد لدى 40 دولة برنامج لمنظمة الأغذية والزراعة وهي بلدان مانحة بشكل رئيسي. ويجب على باقي الدول الأعضاء البالغ عددها 154 دولة إعداد وتنفيذ إطار الشراكة التعاونية. وقد لاحظنا أنه اعتباراً من فبراير/شباط 2022، لم يكن لدى سبعة بلدان إطار برمجة قطرية وقد انتهت صلاحية أطر البرمجة القطرية في 57 بلداً.

107- وذكرت الإدارة أن من بين الدول الأعضاء البالغ عددها 57:

- (أ) قام 24 بلداً منها بتمديد أطرها للبرمجة القطرية السابقة الخاصة بها
- (ب) ولم يكن مطلوب من اثنين منها وضع إطار للبرمجة القطرية
- (ج) وأكملت ستة بلدان أطر البرمجة القطرية الخاصة بها في عام 2022
- (د) وكان 25 بلداً منها في طور صياغة أطر البرمجة القطرية الخاصة بها.

108- وبالتالي تعلق حالات التأخير بشكل أساسي بـ 31 بلداً، تم الانتهاء من ستة منها.

109- وعزت الإدارة التأخيرات في وضع اللمسات الأخيرة على أطر البرمجة القطرية إلى عوامل مثل تأجيل المشاورات المشتركة مع الحكومة، والتأخير في إنشاء مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وإعداد خطط العمل المشتركة للأمم المتحدة، والتحديات التشغيلية بسبب جائحة كوفيد -19، وما إلى ذلك.

110- وأبلغ مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية أنه من أجل الحصول على عملية رصد فعالة لأطر البرمجة القطرية، فقد طور لوحة معلومات لأطر البرمجة القطرية، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية المعنية، لرصد التقدم في صياغة أطر البرمجة القطرية وتحديد الاختناقات والتأخيرات المحتملة للفت انتباه الإدارة إليها. وفي حين أننا نقدر جهود الإدارة لرصد عملية صياغة أطر البرمجة القطرية في المستقبل، فإننا نعتبر أنه في ضوء الدور المعزز لأطر البرمجة القطرية في إطار النتائج الاستراتيجية الجديد، كان من المفترض أن يكون هناك إطار رصد نشط لصياغة أطر البرمجة القطرية قبل بدء فترة السنتين 2022-2023.

التوصية 8: نوصي بأن تنفذ المنظمة آلية لضمان الانتهاء في الوقت المناسب من أطر البرمجة القطرية لجميع البلدان التي تتطلب الشراكة التعاونية، من أجل توفير أساس حالي لبرمجة فعالة وتنفيذ وإعداد تقارير على المستوى القطري بموجب الإطار الاستراتيجي الجديد.

111- قبلت الإدارة التوصية.

إدراج المشاريع في إطار موارد خطة العمل في نظام التخطيط البرامي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم

112- طور مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية نظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم من أجل أنشطة البرمجة والميزانية والرصد القائم على النتائج. وقد تم تنفيذ نشاط تخطيط العمل لجميع وحدات المنظمة لفترة السنتين 2022-2023 من خلال تطبيق نظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم.

113- ويحتوي نظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم على وظيفة تستمد من نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية للمنظمة، المعلومات عن قائمة المشاريع الجارية/في طور الإعداد، والتي يمكن أن تتعلق بإطار خطة العمل الحالية لكل بلد. ولاحظنا أن الخوارزمية في نظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم سمحت بالربط غير الصحيح لخطة العمل مع بلدان ليست ذات الصلة. وأظهر فحص عينة لخطة عمل أفغانستان أنه من بين 95 مشروعاً تم إدراجها كموارد ممكنة لخطة العمل لأفغانستان لفترة 2022-2023 (المقدرة بميزانية قدرها 242.15 مليون دولار أمريكي)، هناك تسعة مشاريع بميزانية تقديرية تبلغ 24.17 مليون دولار أمريكي لا تتعلق بأفغانستان. ومن بين المشاريع التسعة التي ليس لها صلة، سبعة تتعلق بأوكرانيا وواحد لكل من الجمهورية العربية السورية والسودان.

114- وردت الإدارة بأن إدراج مشاريع البلدان التي ليس لها صلة في قائمة المشاريع المتاحة لموارد خطة العمل لأفغانستان يرجع إلى أن بعض الموظفين من ممثلية المنظمة في أفغانستان كانوا مدرجين في قائمة الموظفين العاملين في مشاريع في أوكرانيا والسودان والجمهورية العربية السورية وقت تكليف المشروع. وأبلغنا أن اللائحة تستخدم موقع الموظفين لتحديد مشاركة الدولة في المشروع. وأوضحت الإدارة كذلك أن قائمة المشاريع في نظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم تغطي جميع الاحتمالات ليكون المشروع ذا صلة بالبلد.

115- ونعتبر أنه بما أن خطط العمل هي الوسيلة لتحقيق المخرجات في إطار مجالات الأولوية البرامجية ذات الصلة، فمن المهم التأكد من أن النظام يحدد بوضوح موارد خطة العمل مع المشاريع التي تعتبر مفيدة في تحقيق مخرجات خطة العمل في ذلك البلد فقط.

116- وأكدت الإدارة تحسين الخوارزمية لضمان الاتساق في روابط المشروع المتاحة مع خطط العمل.

التوصية 9: نوصي بأن تقوم المنظمة بتحسين الخوارزمية في نظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم، لإدراج المشاريع في إطار موارد خطة العمل لتشمل فقط تلك المشاريع التي تساهم في تحقيق مخرجات خطة العمل في ذلك البلد.

117- قبلت الإدارة التوصية.

مواءمة المشاريع مع خطط العمل مقاصد أهداف التنمية المستدامة/مجالات الأولوية البرامجية

118- قامت المنظمة بتوحيد مقاييس المخرجات في إطار الإطار الاستراتيجي الجديد مع مجموعة من المؤشرات التي تقيس الجوانب الكمية والنوعية في مجالات الأولوية البرامجية ومساهمتها في أهداف التنمية المستدامة. وهذا يجعل من الضروري أن تعكس مخرجات خطة العمل (ومجالات الأولوية البرامجية/ مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة) المخططة لذلك البلد مساهمة المشاريع التي يتم تنفيذها في بلد ما، ويجب أن تتوافق المشاريع بدورها مع مجالات الأولوية البرامجية وأهداف التنمية المستدامة.

119- وقمنا بمراجعة 12 مشروعًا تمت الموافقة عليها خلال يناير/كانون الثاني 2022، بموجب الإطار الاستراتيجي الجديد، ووجدنا أن تسعة من المشاريع الاثني عشر المتوافقة مع مجالات الأولوية البرمجية في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين لم يتم تضمينها في خطط العمل المعتمدة للبلدان المعنية. وعزت الإدارة عدم وجود روابط بين المشاريع ومخرجات خطط العمل إلى عدم وجود نظام متكامل لتسجيل المعلومات المتعلقة بالمشاريع وخطط العمل. وذكرت الإدارة أن مخرجات خطة العمل، حتى ولو كانت تفتقر إلى المرجع الصريح لربطها بالمشروع، تمثل بشكل عادل المشاريع قيد التنفيذ في بلد معين، بالإضافة إلى مجالات الأولوية البرمجية الخاصة بها وأهداف التنمية المستدامة. كما ذكرت الإدارة أن الأولويات تتطور ديناميكيًا وقد لا يكون من المناسب إيقاف الموافقة على المشاريع التي قد لا تنعكس بالكامل في النسخة الحالية من خطة العمل القطرية.

120- وفيما نقدر اهتمام الإدارة، فإننا نرى أن جميع المشاريع التي تتولاها منظمة الأغذية والزراعة يتم تنفيذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي ينبغي أن تدرج في إطار نتائجها المؤشرات ذات الصلة. وبناء على هذه المؤشرات، يمكن أن ترتبط جميع المشاريع بمجال أولوية برمجية وخطة عمل/إطار برمجة قطرية معتمدين للبلد. ولن تؤدي الموافقة على المشاريع خارج خطة العمل القطرية إلى مقاييس مخرجات ونواتج غير مكتملة/غير صحيحة فحسب، بل ستقلل أيضًا من أهمية خطة العمل ومجال الأولوية البرمجية حيث سيكون لها روابط غير كاملة للمساهمات في أهداف التنمية المستدامة (مع بعض المشاريع خارج خطة العمل ومجال الأولوية البرمجية).

التوصية 10: نوصي بضرورة أن تضمن المنظمة دمج المشاريع ضمن تخطيط العمل القطري مع مجالات الأولوية البرمجية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة وعكس مساهمتها على النحو الواجب في مؤشرات المخرجات الموحدة، بما في ذلك على مستوى المشاريع.

121- قبلت الإدارة التوصية.

الإبلاغ عن تنفيذ البرنامج

122- تُفصّل أطر النتائج المحدثة الواردة في برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2022-2023 مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي ستُستخدم لقياس الأثر في إطار *الأفضليات الأربع* والنتائج في إطار كل مجال أولوية برمجية. ويتطلب ذلك إطار عمل لإعداد التقارير مصممًا لتسجيل المعلومات بشكل صحيح من مستويات مختلفة من المنظمة.

ربط المخرجات في خطط العمل بالمشاريع

123- طلبت التوجيهات الصادرة عن مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد (نوفمبر/تشرين الثاني 2021) من المكاتب الإقليمية والقطرية وكذلك الوحدات الفنية في المقر تأكيد أهمية مخرجات منظمة الأغذية والزراعة للفترة المالية 2022-2023 والمعلومات ذات الصلة المحملة مسبقًا في نظام التخطيط البرمجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم، وتعديلها حسب الضرورة. وعند التحقق من صحة المخرجات وتعديلها في نظام التخطيط البرمجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم، كانت المكاتب الإقليمية والقطرية مطالبة أيضًا بتحديث العناصر ذات الصلة، والتي تشمل "ربط المشاريع"، من بين أمور أخرى. ونظرًا لأن العديد من مخرجات المنظمة يتم تسليمها من خلال تنفيذ واحد أو أكثر من المشاريع

العالمية والإقليمية والوطنية، فقد تم توفير خيار لربط مشروع ما بالمخرجات من القائمة المنسدلة، حسب الاقتضاء، وعندما تعتبر مفيدة للأغراض الإدارية. ومع ذلك، فإن ربط المشروع بالمخرجات أصبح عملية اختيارية أثناء إعداد خطة العمل.

124- كانت هناك 183 خطة عمل حالتها "مستكملة ونهائية" مع 2 481 مخرجًا. ولاحظنا أنه من بين 2 481 مخرجًا، لم يكن لدى 1 730 مخرجًا (70 في المائة) أي إشارة إلى المشاريع التي تساهم بشكل مباشر في هذه المخرجات. وبالتالي، فإن السماح بربط المخرجات بالمشاريع كنشاط اختياري أدى إلى عدم ربط 70 في المائة من المخرجات المقترحة وفقًا لخطة العمل الأولية بالمشاريع.

125- وردت الإدارة بأن ربط المخرجات بالمشاريع كان اختياريًا لأن غالبية المشاريع كانت جارية ومتوافقة مع الإطار الاستراتيجي للفترة 2012-2021 والأهداف الاستراتيجية ذات الصلة، مشيرة إلى قيود نظم المعلومات. وتمت الموافقة مع مجالات الأولوية البرمجية المعتمدة حديثًا، اعتبارًا من أوائل عام 2022، مع موعد نهائي هو 28 فبراير/شباط 2022. ونظرًا للعدد الكبير من البلدان وتنوع المواقف، لم تكن جميع البلدان مستعدة خلال الإطار الزمني لتخطيط العمل لإجراء مراجعة شاملة لمواءمة مشاريعهم مع مخرجات أطر البرمجة القطرية ومجالات الأولوية البرمجية. وبالتالي فقد تقرر منح المكاتب الإقليمية والقطرية والوحدات الفنية في المقر الرئيسي المرونة لربط المشاريع بالمخرجات كلما أمكن ذلك. كما ذكرت الإدارة أنه من المتوقع أن يُسهل نظام إدارة بيانات دورة حياة المشروع الجديد تكامل المعلومات الموجودة حاليًا في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية ونظام التخطيط البرمجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم.

126- ونظرًا لأن تنفيذ خطة العمل يوجه جوهر أنشطة المنظمة، فإننا نعتبر أن ربط المخرجات بالمشاريع في النظام الحالي أو القادم يجب أن يكون إلزاميًا مع خيار إدخال "يقرر لاحقًا" للمخرجات التي لم يتم تخصيص مشاريع محددة لها بسهولة. ومن الجانب الآخر، يجب أن يكون لجميع المشاريع أيضًا مخرجات مرتبطة بها. من شأن ذلك أن يضمن أن كل مخرج في خطط العمل للفترة 2022-2023 له مشاريع مساهمة مرتبطة بها بشكل واضح، مما يسهل أيضًا الرصد على مستوى المنظمة استنادًا إلى مؤشرات المخرجات.

التوصية 11: نوصي بأن تنظر المنظمة في جعل ربط كل مخرج في خطة العمل بالمشاريع ذات الصلة والعكس بالعكس أمرًا إلزاميًا (مع خيار إدخال "يقرر لاحقًا" للمخرجات غير المتصلة بأي مشروع) في التطبيق الحالي/القادم، للإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق نتائج مجال الأولوية البرمجية المقصود ومؤشرات المخرجات في إطار النتائج الاستراتيجية.

127- ذكرت الإدارة أنه سيتم النظر في ذلك كجزء من نظام إدارة بيانات دورة حياة المشروع الجديد، مما سيتيح تكامل أفضل للمشاريع وأطر الشراكة التعاونية وقواعد بيانات خطط العمل المؤسسية.

الربط بين مخرجات أطر البرمجة القطرية ومجالات الأولوية البرمجية وأهداف التنمية المستدامة

128- نظرًا لأنه من المتصور أن يتم دمج عمل المنظمة في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، فإن الشراكة التعاونية القطرية مستمدة من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وتنص الخطوط التوجيهية بشأن أطر البرمجة القطرية الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2019، على أن أطر البرمجة القطرية تنبثق من مخرجات ونواتج إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، مع نسخ المخرجات ذات الصلة حرفيًا في

أطر البرمجة القطرية. ويمكن إدراج نواتج إضافية لا تتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بشكل استثنائي في أطر البرمجة القطرية لالتقاط عمل المنظمة المعياري الذي لم يتم منحه الأولوية في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تتطلب مصفوفة نتائج أطر البرمجة القطرية، على النحو الوارد في إرشادات صياغة أطر البرمجة القطرية، ربط كل مخرج بمقاصد أهداف التنمية المستدامة أيضًا. ويظهر إطار النتائج المحدث كيف تساهم كل كفاءة موضوعية وفنية لمنظمة الأغذية والزراعة (مثلة في برامج الأولوية البرمجية) في مقاصد أهداف التنمية المستدامة الشاملة التي اعتمدتها الأمم المتحدة بموجب خطة عام 2030.

129- وقمنا بفحص مدى الامتثال للمتطلبات المذكورة أعلاه من خلال مراجعة أطار البرمجة القطرية لأرمينيا (تم اختيارها عشوائيًا) بالإضافة إلى إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الخاص بها. ولوحظ ما يلي:

الربط غير الكامل بين مخرجات أطر البرمجة القطرية ومجالات الأولوية البرمجية

130- كشف استعراضنا لأطار البرمجة القطرية للفترة 2021-2025 وخطة العمل 2022-2023 لأرمينيا¹³ عن عدم تطابق في الروابط بين المخرجات ومقاصد أهداف التنمية المستدامة ومجالات الأولوية البرمجية كما هو مذكور في إطار النتائج المحدث لمنظمة الأغذية والزراعة وكما هو مذكور في إطار البرمجة القطرية الخاص بها. ولاحظنا أنه على الرغم من أن كل من المخرجات الأربعة¹⁴ مرتبط بمجال أولوية برمجية واحد، فقد تم عرض كل مخرج على أنه يساهم في خمسة/ ستة أهداف للتنمية المستدامة. وتعارض هذا أيضًا مع إطار النتائج المحدث لمنظمة الأغذية والزراعة، حيث يتم المساهمة في أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بمخرجات أطار البرمجة القطرية من خلال أكثر من مجال أولوية برمجية واحد (الملحق 2).

131- وبما أنه من المتصور الآن أن يتم قياس المخرجات من خلال خطة العمل وربطها لاحقًا بمجالات الأولوية البرمجية، فإن الربط الجزئي/غير الكامل للمخرجات بمجالات الأولوية البرمجية قد يعني أن تدخلات المنظمة في مجالات الأولوية البرمجية الأخرى لن يتم تسجيلها بالكامل وأن مساهمة إطار البرمجة القطرية ذلك في مجالات الأولوية البرمجية لن يتم احتسابه بشكل صحيح.

الربط غير الصحيح بين المخرجات ومجالات الأولوية البرمجية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة

132- قمنا بمراجعة 183 خطة عمل لمنظمة الأغذية والزراعة في نظام التخطيط البرمجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم كانت حالتها "مستكملة ونهاية"،¹⁵ ولاحظنا أنه تم تحديد 2 481 ناتجًا على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية وتم ربطها بمجالات الأولوية البرمجية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة في خطط العمل الخاصة بكل منها. ومن بين 481 مخرجًا، تم عرض 182 مخرجًا على أنها مرتبطة بمجال الأولوية البرمجية "التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل الأغذية والزراعة" (المجال 3 الخاص ببيئة أفضل). وفقًا لبرنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2022-

¹³ تم تحميلها على بوابة المنظمة لشبكة معلومات المكاتب القطرية.

¹⁴ المخرج 1-1 سبل العيش المستدامة والوظائف اللائقة؛ والمخرج 1-2 التنمية الحضرية والاقتصادية المستدامة؛ والمخرج 2-1 الإدارة السليمة للنظام الإيكولوجي والحد من التلوث من النفايات، والمواد الكيميائية، والمصادر الأخرى؛ والمخرج 2-2 الحد من ضعف النظام الإيكولوجي وضعف الشعوب من خلال زيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث.

¹⁵ كما في 24 يناير/كانون الثاني 2022

2023، يساهم مجال الأولوية البراجمية 3 الخاص ببيئة أفضل في ستة مقاصد أولية¹⁶ وستة مقاصد ثانوية¹⁷ لأهداف التنمية المستدامة. وكشفت مقارنة مقاصد أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمخرجات الـ 182 في خطط العمل لهذه البلدان مع مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي ساهم بها مجال الأولوية البراجمية 3 الخاص ببيئة أفضل وفقًا لبرنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2022-2023، أن 9 من أصل 182 مخرجًا في خطط العمل المرتبطة بالمجال 3 الخاص ببيئة أفضل لا تساهم فعليًا في أي من مقاصد أهداف التنمية المستدامة الأولية أو الثانوية المذكورة في الخطة متوسطة الأجل.

133- ولاحظنا أيضًا أن البلدان أظهرت بشكل غير صحيح المخرجات على أنها تساهم في 51 مقصداً لأهداف التنمية المستدامة لا ترتبط بالمجال 3 الخاص ببيئة أفضل وفقًا لبرنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2022-2023. ولوحظ وجود ارتباط غير صحيح بين مجال الأولوية البراجمية 3 الخاص ببيئة أفضل والمخرجات في واحد من 14 مكتبًا في إطار الأقاليم العالمية/المقر الرئيسي. وفي 31 من أصل 78 بلدًا/مكتبًا، لاحظنا ربط المخرجات في إطار مجال الأولوية البراجمية 3 الخاص ببيئة أفضل بمقاصد أهداف التنمية المستدامة التي لم تكن متوافقة مع تلك المنصوص عليها في برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2022-2023.

134- وقد يعني هذا الربط غير الصحيح أن إنجاز المنظمة للمخرجات في إطار بعض مجالات الأولوية البراجمية سيُحسب على أنه يساهم في هدف (أهداف) للتنمية المستدامة، على الرغم من أن مجال الأولوية البراجمية لا يلي في الواقع هذا الهدف (أهداف) للتنمية المستدامة.

135- وذكرت الإدارة أن عملية إعداد التقارير لفترة السنتين الحالية ستبدأ فقط من نهاية السنة الأولى، بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وأنه بينما يقدم برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2022-2023 الخطوط التوجيهية العامة لكيفية التخطيط لإعداد التقارير، فإن الخطوط التوجيهية التفصيلية لم تصدر بعد. وأبلغت الإدارة كذلك أنه نظرًا للموافقة على أطر البرمجة القطرية على أساس متجدد والعديد منها يسبق الموافقة على إطار العمل المؤسسي، كان من المتوقع حدوث بعض الأخطاء الانتقالية ولكنها لن تؤثر ماديًا على الصورة العامة. وعلاوة على ذلك، مع مراجعة أو تحديد أطر البرمجة القطرية، سيتم تصحيح أي أخطاء.

136- ونرى أنه على الرغم من أن قياس المخرجات والإبلاغ عنها يحدث في نهاية السنة الأولى من فترة السنتين، فإن الإبلاغ عن النتائج مبني على بيانات تخطيط العمل ويجب أن يتم أثناء تقدم العمل. وبصاحب النقص الواضح في الاتساق في ربط مخرجات مجالات الأولوية البراجمية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة خطر الإبلاغ غير الصحيح عن أداء المنظمة في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصية 12: لضمان صحة قياس التقدم الذي تحرزه المنظمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مؤشرات المخرجات الموحدة، والإبلاغ عنه، نوصي بأن تقوم المنظمة بما يلي:

(1) ضمان مواءمة مخرجات أطر البرمجة القطرية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة مع تلك الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛

¹⁶ 2-5، 4-14، 1-15، 3-15، 4-15، 6-15

¹⁷ 4-1، 2-4، 1-13، 2-14، 6-14، 2-15

(2) والنظر في تعزيز الضوابط لضمان أن المخرجات المحددة على المستويات المناسبة مرتبطة بمجالات الأولوية البراجمية فقط إذا كان إطار النتائج يدعم ربط مجالات الأولوية البراجمية من خلال مقاصد أهداف التنمية المستدامة المشتركة.

(3) ضمان صياغة خطة العمل ومؤشرات المخرجات في المكاتب الإقليمية والقطرية بما يتفق مع إطار النتائج.

137- قبلت الإدارة التوصية.

خلاصة

138- هناك فجوات في فهم الارتباط بين المخرجات ومجالات الأولوية البراجمية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة على النحو المحدد في وثائق الإطار الاستراتيجي على مختلف مستويات المنظمة، ويتعين سدها. وهناك مجال لتحسين الوضوح والاتساق في مجالات تخطيط العمل وصياغة المشاريع وقياس المخرجات مما يسلط الضوء على الحاجة إلى توفير إرشادات محسنة بشأن صياغة خطط العمل من قبل البلدان وتعزيز عملية التحقق من خطط العمل على مختلف المستويات وتحسين إدماج نظم المعلومات. وبما أن منظمة الأغذية والزراعة شرعت بالفعل في الإطار الاستراتيجي الجديد، فيجب الانتهاء من منهجية جمع البيانات الخاصة بمؤشرات المخرجات الموحدة بطريقة محددة زمنياً لإتاحة الوقت الكافي لاستيعاب المعلومات بشكل مناسب في مختلف طبقات المنظمة. وهذا مهم لضمان صحة القياس وإبلاغ الأجهزة الرئاسية عن التقدم المحرز في عمل المنظمة.

جيم - نتائج مراجعة الامتثال

المشتريات

139- تجري عملية الشراء في منظمة الأغذية والزراعة وفقاً لدليل شراء السلع والخدمات. تتحمل سلطة المشتريات المسؤولية العامة والمساءلة عن الحفاظ على نزاهة عملية الشراء وامتثالها لهذا الدليل. وتتكون عملية الشراء من المراحل الرئيسية التالية: (أ) تحديد الاحتياجات وتخطيط متطلبات الشراء؛ (ب) الشروع في عملية الشراء؛ (ج) التزود؛ (د) المراجعة من قبل لجنة المشتريات ذات الصلة؛ (هـ) الموافقة على الصكوك التعاقدية لشراء السلع والأشغال والخدمات؛ (و) إدارة العلاقة التعاقدية؛ (ز) مراقبة إجراءات الشراء؛ (ح) الاحتفاظ بسجل للمراجعة.

التخطيط للمشتريات

140- يتم وضع خطة سنوية للمشتريات في كل مكتب ميداني يتم تقسيمها إلى مشاريع منفصلة. ويجب تحديث خطة المشتريات بانتظام لتشمل معلومات جديدة عندما تصبح متاحة، لإظهار التقدم وتحديد التأخيرات وبدء الإجراءات للتخفيف من أي مخاطر ذات صلة.

141- وفي معظم المكاتب التي خضعت للمراجعة، لاحظنا وجود تباين بين المشتريات المخطط لها والمنفذة. وفي بعض السنوات، كان الاختلاف بين المشتريات المخطط لها والمنفذة واسعاً حيث بلغ 287 في المائة في ممثلة المنظمة في تركيا، و94 في المائة في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، و81 في المائة في ممثلة المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية، و78 في المائة في المكتب الإقليمي لأوروبا، و43 في المائة في ممثلية المنظمة في منغوليا. وكانت المشتريات الفعلية في ممثلية المنظمة في كازاخستان أقل باستمرار من المشتريات المخطط لها خلال الفترة التي تغطيها المراجعة. وبلغ حجم العجز 61 في المائة و54 في المائة في 2018 و2020 على التوالي. وفي غياب البيانات، لم نتسكن من تقييم تأثير النقص في المشتريات، على المشاريع، إن وجدت. كما لاحظنا أنه لا توجد آلية للإبلاغ عن تنفيذ خطة المشتريات.

142- ولوحظ في ممثلية المنظمة في تركيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وممثلية المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمكتب الإقليمي لأوروبا وممثلية المنظمة في منغوليا، أن خطط المشتريات لا تحتوي على معلومات أساسية مثل طرق الشراء المقترحة، وكمية البضائع المخطط شراؤها، واسم وحدة الشراء، والتواريخ الفعلية لإتمام مختلف مراحل عملية الشراء مقابل التواريخ المستهدفة وما إلى ذلك.

143- وأفاد المكتب الإقليمي لأوروبا أثناء قبوله للملاحظة المتعلقة باختلاف المشتريات عن الإجراء المخطط له، أنه تم تعيين نقطة اتصال لرصد خطة المشتريات والإبلاغ عن النتائج بشكل دوري في التعليقات إلى الإدارة. واتفق المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وممثلية المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إيلاء مزيد من الاهتمام لإعداد الخطة مع تزويدها بالمعلومات المطلوبة واستخدام أداة التخطيط الجديدة عبر الإنترنت التي قدمتها المنظمة لتسهيل العملية. واقترحت ممثلية المنظمة في تركيا توفير التدريب للموظفين المعنيين من أجل تقليل التباين بين المشتريات الفعلية وتلك المخطط لها. ووافق المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وممثلية المنظمة في منغوليا، وممثلية المنظمة في كازاخستان، وممثلية المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة مراقبة إجراءات المشتريات وفقاً للمعالم المخطط لها وإجراء تحديثات منتظمة لضمان بقاء الخطة وثيقة حية.

التوصية 13: نوصي بتحديد أسباب التباين بين المشتريات المخططة والفعلية ومعالجتها بشكل مناسب للتأكد من أن التخطيط يخدم الغرض المطلوب منه.

144- قبلت الإدارة التوصية.

(1) الاتجاه التنافسي في الاختيار التنافسي للبائعين

145- وفقاً للوائح المالية المعمول بها، يجب أن يتم اختيار مقدمي الخدمات من خلال اختيار تنافسي. يسمح الاختيار المباشر فقط في ظل ظروف معينة.¹⁸ ولأسباب غير تلك المذكورة، يمكن استخدام الاختيار المباشر فقط عندما يكون الاختيار التنافسي إما غير ممكن أو أنه من غير المحتمل أن يضيف قيمة مالية أو قيمة متعلقة بالسمعة.

¹⁸ مقدم الخدمة المقترح هو كيان مؤهل متواجد في البلد المستفيد ويبلغ إجمالي قيمة خطاب الاتفاق أقل من 25 000 دولار أمريكي؛ ويكون الكيان المؤهل (أي وزارة أو إدارة أو مؤسسة أو وكالة أو مكتب حكومي) مفوضاً من قبل الحكومة المستفيدة لتقديم الخدمات؛ ويقرر كيان خارجي مثل لجنة توجيه المشروع/البرنامج المكونة من ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة أو كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة، أو الحكومة المستفيدة، أو المانحين، أو أصحاب المصلحة الآخرين، أن كياناً مؤهلاً معيناً يكون مؤهلاً بشكل أفضل و/أو قادراً على تقديم الخدمات أكثر من أي كيان آخر مؤهل؛ ويكون مقدم الخدمة المقترح هو الكيان الوحيد المعروف والمؤهل القادر على تقديم الخدمات المطلوبة في المنطقة الجغرافية المقترحة؛ ويكون مقدم الخدمة المقترح هو المالك أو صاحب الملكية الفكرية الأساسية للخدمات التي سيتم تقديمها، وتشير الأبحاث إلى أنه لا يوجد كيان مؤهل آخر لديه حق الوصول إلى هذه الملكية الفكرية.

146- وتصدر منظمة الأغذية والزراعة خطابات اتفاق للبائعين لشراء السلع والخدمات. وقد بلغت قيمة المشتريات من خلال خطابات الاتفاقات من قبل منظمة الأغذية والزراعة 1.12 مليون دولار أمريكي في عام 2019 و 3.23 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وقد لاحظنا أن عملية منح خطاب اتفاق بناءً على الاختيار التنافسي قد انخفضت بشكل مطرد من 50 في المائة من إجمالي القيمة المطلوبة في عام 2015 إلى 37 في المائة في عام 2016 وإلى 8 في المائة في 2018. وفي عامي 2019 و 2021، تم منح 21 في المائة و 8.6 في المائة فقط من القيمة المطلوبة على التوالي من خلال عملية تنافسية. وفي عام 2020، لم يتم منح حتى خطاب اتفاق واحد بناءً على الاختيار التنافسي.

147- وفي المكتب الإقليمي للمنظمة في آسيا والمحيط الهادئ، تم منح 69 من أصل 75 أمر شراء (92 في المائة)، تم إنشاؤها لخطابات الاتفاقات في عام 2019 بقيمة 4.9 ملايين دولار أمريكي، بناءً على الاختيار المباشر. وكان السبب المذكور الأكثر شيوعاً هو "الوحيد المعروف في المنطقة". وأقر كل من المكتب الإقليمي للمنظمة في آسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ بالحاجة إلى تنسيق الجهود في جميع أنحاء الإقليم لبدء تطبيق اختيار تنافسي لمقدمي الخدمات. ولا ينتهك الشراء من خلال الاختيار المباشر اللوائح المالية فحسب، بل يقلل أيضاً من كفاءة المشتريات.

التوصية 14: يجب أن تسعى المنظمة إلى تحسين الترتيبات المؤسسية لتسهيل الاختيار التنافسي لمقدمي خدمات خطابات الاتفاقات لضمان أفضل قيمة مقابل المال.

148- قبلت المنظمة التوصية.

(2) عدم استيفاء متطلبات تشكيل لجنة المشتريات المحلية ونصاها القانوني

149- يتم إنشاء لجنة المشتريات المحلية في كل مكتب إقليمي وقطري وهي مسؤولة عن إجراء مراجعة مستقلة لعملية الشراء عندما يطلبها المشتري أو سلطة الشراء. وقد يتم تطبيق متطلبات المراجعة في مرحلة الطلب، قبل إصدار المناقصة أو في مرحلة المنح، اعتماداً على القيمة الإجمالية المتوقعة أو الفعلية لعملية الشراء، وطبيعة عملية الشراء، ومدة العقد، أو الاتفاقية و/أو أساس المنح. وقبل الشروع في عملية الشراء، سيضمن المشتري أن لجنة المشتريات المحلية قد راجعت التقديم وقدمت توصيتها.

150- وأظهر فحص اختباري لأوامر الشراء في المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ أن محاضر اجتماعات لجنة المشتريات المحلية لم يتم تحميلها على نظام التخطيط للموارد المؤسسية الخاص به والتابع للنظام العالمي لإدارة الموارد في 17 حالة من أصل 33 حالة تم فحصها. ونتيجة لذلك، لم تكن المحاضر متاحة للمراجعة. وفي الحالات الـ 16 المتبقية التي أتيحت فيها محاضر اجتماعات لجنة المشتريات المحلية للمراجعة، لم يتحقق النصاب القانوني للجنة في 9 حالات. وفي ممثلة المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم يتم تحقيق نصاب لجنة المشتريات المحلية في 64 من أصل 65 حالة من المشتريات التي تم إجراؤها خلال فترة المراجعة. وفي ممثلة المنظمة في منغوليا، لاحظنا في إحدى الحالات أن أحد المقيمين الفنيين للردود التي تم تلقيها ضد طلب تقديم العروض كان أيضاً أحد أعضاء لجنة المشتريات المحلية، مما ينتهك بالتالي مبدأ الفصل بين الواجبات.

151- وعزا المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ عدم تحميل محاضر الاجتماعات في النظام العالمي لإدارة الموارد إلى الإشراف. وذكر كذلك أن عمليات الشراء تتم باستثناءات من النصاب القانوني بإذن من سلطة المشتريات التي يجوز

لها، وفقاً للسلطة المفوضة لها، إنشاء نصاب قانوني يتكون من ثلاثة أو أربعة أعضاء بعد النظر في مدى تعقيد أنشطة الشراء والظروف الأخرى ذات الصلة مثل قيود التوظيف. ومن الآن فصاعداً، أكد المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ على تحميل جميع الموافقات من سلطة المشتريات الخاصة بلجنة المشتريات المحلية مع أقل من خمسة أعضاء مصوتين في النظام العالمي لإدارة الموارد كوثائق داعمة. وأكدت ممثلة المنظمة في منغوليا على ضمان الفصل الواضح بين الواجبات في جميع أنشطة المشتريات. وذكرت ممثلة المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن العدد المحدود للموظفين يمثل تحدياً في الفصل بين واجبات وظيفية الشراء.

التوصية 15: نوصي بأن تتأكد المنظمة من وجود الضوابط لضمان الالتزام بالمتطلبات التي ترسي الشفافية في المشتريات، وتحمل السجلات ذات الصلة من قبل المكاتب الفردية في النظام العالمي لإدارة الموارد لتسجيلها ومراجعتها.

152- قبلت الإدارة التوصية.

(3) ضمانات الأداء

153- تنص الخطوط التوجيهية في دليل منظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة العقود لعقود الخدمة والاتفاقيات الإطارية على أن ضمانات الأداء مطلوبة لجميع العقود أو عقود البناء عالية القيمة والمعقدة تقنياً لضمان أداء العقد، بما في ذلك خلال فترة الصيانة/فترة المسؤولية عن العيوب.

154- وأظهر استعراض لـ 35 أمر شراء من إجمالي 823 أمر شراء صادر عن المكتب الإقليمي للمنظمة لأوروبا خلال الفترة 2018-2021 أن وحدة مشتريات المكتب الإقليمي لأوروبا لم تحصل على ضمانات/ضمانات الأداء من الموردين/المقاولين في أي من الحالات التي تمت مراجعتها. وذكر المكتب الإقليمي لأوروبا أن ضمانات الأداء لا يتم الإصرار عليها لجذب المزيد من المزايدة لأن الظروف المالية المحلية تطوي على تكاليف عالية لهذه الخدمات المصرفية. ومع ذلك، أكد المكتب الإقليمي لأوروبا أنه من الآن فصاعداً، سيتم طلب أدوات تخفيف المخاطر (ضمان الأداء، والضمان المصرفي، وما إلى ذلك) بشكل صارم من المناقصين الناجحين للمشتريات عالية القيمة لضمان حماية أموال المانحين.

(4) عدم تحديد مدة العقود ووقف العقود وفقاً للقواعد

155- ينص الإطار المؤسسي للمنظمة بشأن توظيف الاستشاريين واتفاقيات الخدمات المهنية على أنه لا يجوز للمستشارين والمشاركين في اتفاقيات الخدمات المهنية العمل، ولا يجوز إصدار عقود، لمدة تزيد عن 11 شهراً في أي فترة مدتها 12 شهراً. وإن وقف العقود إلزامي لفترة تصل إلى شهر واحد على الأقل في أي فترة 12 شهراً، وعلى الأقل 6 أشهر بعد بلوغ 33 شهراً في أي فترة مدتها 36 شهراً. وعلاوة على ذلك، يمكن فقط اختيار المرشحين المعتمدين في القوائم التنظيمية للاستشاريين واتفاقيات الخدمات المهنية للمهام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكونوا قد خضعوا لعملية اختيار تنافسية معلن عنها.

156- وأظهر فحص اختباري لـ 15 من 92 من الموارد البشرية من غير الموظفين الذين عينتهم المنظمة في مكتبها الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وممثلة المنظمة في تايلند، أن جميع الموظفين أعيد تعيينهم على مدى فترات زمنية مختلفة.

ومع ذلك، لم يتم توثيق عملية إعادة التوظيف في أي من هذه الحالات. وفي حالتين، لم يطبق وقف العقود الإلزامي (لاتفاقيات الخدمات المهنية) لفترات توظيف تمتد لأكثر من 12 شهرًا. ووفقًا لإطار العمل المؤسسي، يمكن فقط اختيار المرشحين المعتمدين في القوائم التنظيمية للخبراء الاستشاريين واتفاقيات الخدمات الفنية للمهام. ولاحظنا أن 56 اسمًا من اتفاقيات الخدمات المهنية/الاستشاريين لم يكونوا مدرجين في قوائم المنظمة في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وممثلات المنظمة للمتخصصين الفنيين والمتخصصين في البرامج وعمليات المشروع.

157- ووفقًا لأحكام الدليل الحالية، تكون مدة التعيينات قصيرة الأجل محدودة وفقًا لاحتياجات وحدات التوظيف ولا ينبغي بأي حال أن تتجاوز 100 يوم تقويمي في السنة التقويمية. ولم يتم الالتزام بهذا الشرط في حالتين في ممثلة المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي حالة واحدة من أصل 13 حالة تم فحصها عشوائيًا في المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ.

التوصية 16: نوصي بأن تقوم إدارة المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ بإدخال نظم لضمان عدم تجديد العقود بدون وقف العقود الإلزامي.

158- قبلت الإدارة التوصية.

(5) تحديد مصادر البائعين وتسجيلها وإدارتها

159- وفقًا للقسم 502-3-2 من دليل المنظمة، فإن دائرة خدمات المشتريات (خدمات المشتريات في المقر الرئيسي) هي المسؤولة عن ضمان تطوير السياسات والإجراءات والخطوط التوجيهية المناسبة والإبلاغ عنها في ما يتعلق بكيفية استخدام سجلات البائعين والاحتفاظ بها. وإن وحدة إدارة البائعين العالمية هي المسؤولة عن الحفاظ على سجلات البائعين في المنظمة في النظام العالمي لإدارة الموارد. ووفقًا لدليل المشتريات في المنظمة، يجب أن يكون للبائعين المسجلين في النظام العالمي لإدارة الموارد موقع نشط (المدينة أو المكان الذي يعمل منه البائع). ووفقًا للمذكرة التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن الإبلاغ عن أداء البائعين غير المرضي بموجب القسم 502 من الدليل، يجب ملء تقرير عن أداء المورد في مستوى المخاطر في سجلات البائعين في النظام العالمي لإدارة الموارد. وإذا كان من المعتقد أن المشكلة في الأداء من المحتمل أن تتكرر مرة أخرى، فسيتم تعيين مستوى عالي المخاطر للبائع، عند تقييم الاستجابات المستقبلية للمناقصات، ويمكن للمشتري النظر في مستوى المخاطر المرتبط بالبائعين، وفي حالات معينة، استخدام السلطة التقديرية لاستبعاد البائعين الذين يعتبرون ذوي مخاطر عالية. وقد يستبعد المشترون البائعين بناءً على هذه المؤشرات عندما يعتقد المشتري أن استخدام بائع معين من شأنه أن يعرض مشروعًا معينًا للخطر.

160- وبالتالي، فإن البائعين الذين تم إصدار مذكرات خصم لهم بشكل متكرر في ما يتعلق بعقوبة التأخير، يجب أن يعينوا على أنهم ذوو مخاطر عالية حتى لا يكون للنقص في الأداء تأثير على التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لمشروع المنظمة. ولاحظنا أن:

- 300 بائع مسجل في النظام العالمي لإدارة الموارد ليس لديهم موقع نشط كما في ديسمبر/كانون الأول 2021.

- بيانات النظام العالمي لإدارة الموارد تضم 55 بائعاً مسجلاً مع حالات نقص في الأداء متكررة (تم إصدار مذكرات خصم لهم أكثر من مرة) كما في سبتمبر/أيلول 2021. وقد بلغت قيمة أوامر الشراء الممنوحة لهؤلاء البائعين 8.01 مليون دولار أمريكي.

161- وقد يؤدي الاستمرار مع البائعين الذين يعانون من أوجه القصور المذكورة أعلاه إلى اختيار البائعين دون المستوى الأمثل للمشتريات/توفير الخدمات، وقد يؤدي أيضاً إلى توفر معلومات غير صحيحة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة.

التوصية 17: نوصي بضرورة تحديد الأخطاء في قاعدة بيانات النظام العالمي لإدارة الموارد، مثل البائعين الذين لديهم مواقع غير نشطة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية. ويجب استعراض البائعين الذين يعانون من حالات نقص في الأداء متكررة لاتخاذ الإجراء المناسب.

162- وذكرت الإدارة، عند قبولها للتوصية، أن شعبة المشتريات تشير بشكل عام إلى النقص في الأداء قبل إصدار العقد إلى البائع. وأكدت على إجراء عملية مراجعة واستكشاف نهج أكثر منهجية للتعامل مع نقص الأداء لدى البائعين.

1- إدارة المشتريات

163- تعتبر إدارة المشروع من الإجراءات الحرجة المتعلقة بالأعمال في منظمة الأغذية والزراعة. وتتضمن المراحل المختلفة لدورة إدارة المشاريع، تحديد المشروع، وصياغته، وتقييمه والموافقة عليه، وتنفيذه ورصده، وتقييمه وإغلاقه.

التأخير في إغلاق المشاريع

164- وفقاً للخطوط التشغيلية للمنظمة بشأن إغلاق المشاريع، فإن الإغلاق التشغيلي هو عملية تبدأ عند اكتمال تنفيذ أنشطة المشروع. والتاريخ الذي لا يجوز تجاوزه هو النقطة الزمنية التي لا يجب بعدها إجراء أي التزامات/التزامات مالية جديدة. ويوصى، إلى أقصى حد ممكن، بإتمام العقود/الاتفاقيات قبل تاريخ نهاية المشروع لإتاحة الوقت الكافي لإنهاء إعداد التقارير (حسب الاقتضاء)، وتسديد الدفعات النهائية، واتخاذ خطوات إدارية أخرى تؤدي إلى إغلاق المشروع.

165- ولوحظت تأخيرات في إغلاق المشاريع، تتراوح من بضعة أشهر إلى عدة سنوات، خلال الفترة قيد المراجعة، وتأثر الإغلاق التشغيلي بالتأخير (بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نهاية المشروع). وترد التفاصيل أدناه:

الجدول 7 -

المكتب	عدد المشاريع	عدد المشاريع التي أغلقت مع تأخير	النسبة المئوية
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	38	27	71
المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ	52	40	77
المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	63	39	62
ممثلية المنظمة في تركيا	12	4	33
ممثلية المنظمة في جورجيا	9	4	44

166- وعلى الرغم من أن أسباب التأخير كانت تُعزى في بعض الأحيان إلى عوامل خارجية خارجة عن سيطرة المنظمة، فقد كانت هناك حالات كان فيها التأخير بسبب عوامل يمكن السيطرة عليها، مثل التأخير في بدء طلب إغلاق المشروع من قبل المسؤول عن الميزانية، وفشل شعبة الشؤون المالية في المتابعة مع المقر الرئيسي في حالات التأخير في بدء الإغلاق، والتأخير في تسوية مطالبات السفر المعلقة، والتأخير في تسوية المسائل المحاسبية، والإنفاق الزائد على بنود الميزانية، والإنفاق على البنود غير المدرجة في الميزانية التي تتطلب مراجعة الميزانية بعد وقوع الحدث، وموافقة الجهات المانحة على بنود الميزانية التي تم تجاوزها، والتأخير في تقديم التقارير النهائية إلى الجهات المانحة، والتأخير في الموافقة عليها وقبولها من قبل الجهات المانحة.

167- وفي المكتب الإقليمي لأوروبا، تم إغلاق ستة مشاريع تشغيليًا ولكن اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2022، كان الإغلاق المالي لهذه المشاريع معلقًا لفترات تتراوح من 9 إلى 689 يومًا بعد تواريخ الاستحقاق للإغلاق المالي وفقًا لوثيقة المشروع الخاصة بها.

168- وأكدت المكاتب على زيادة تعزيز رصد الإقفال التشغيلي والمالي لضمان إغلاق المشاريع في المواعيد النهائية المتوقعة. وإن التأخيرات في الإغلاق المالي من شأنها أن تلغي الغرض من الإغلاق المالي للمشاريع، المتمثل في ضمان المسؤول عن الميزانية بأن الأموال قد تم إنفاقها وفقًا لميزانية المشروع، وأن جميع المدفوعات قد تم سدادها، وأنه لا توجد مراجعة معلقة للميزانية.

التوصية 18: نوصي بتنفيذ تدابير الضوابط لضمان اتخاذ الإدارة لإجراءات إغلاق المشاريع في الوقت المناسب.

169- قبلت الإدارة التوصية.

حالة المشروع غير صحيحة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية

170- يعتبر نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية أداة برمجية للمعلومات والرصد على مستوى المنظمة، ويدعم الأنشطة الممولة من موارد خارج الميزانية، وبرامج التعاون التقني الممولة من قبل البرنامج العادي. ومن المهم ضمان دقة المعلومات للسماح للإدارة بالاستفادة الكاملة من إمكانياتها كأداة مراقبة فعالة.

171- ولاحظنا أن 15 من أصل 61 مشروعًا معروضًا قيد الإعداد في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية، تم تصنيفها على أنها لم تعد ذات صلة من قبل المبرمجين لأسباب مختلفة. والمشاريع التي لم تتم الموافقة على تمويلها من قبل الجهات المانحة أو التي لم تعتبر مجدية لم يتم إلزائها بعد من النظام في المكتب الإقليمي لأوروبا وممثلية المنظمة في تركيا. وفي المكتب الإقليمي لأوروبا، لم يتم تحديث حالة 20 مشروع قيد التنفيذ في آخر 2 إلى 3 سنوات.

172- وأشارت المكاتب القطرية المعنية إلى وجود صعوبات فنية في حذف المشاريع من قاعدة البيانات. ووافق المكتب الإقليمي لأوروبا أثناء قبول الملاحظة على تحسين العملية للحفاظ على البيانات الموجودة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية الحالية. وأبلغت ممثلية المنظمة في تركيا أن عملية رصد لتحديث حالة المشروع على نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية هي قيد التطوير حاليًا وسيتم تشغيلها بحلول عام 2022.

التوصية 19: نوصي بضرورة مراجعة حالة المشاريع قيد الإعداد وتحديثها بشكل دوري. ويجب تصنيف المشاريع التي لا يعتبرها القائمون على صياغة المشاريع ذات صلة، على أنها ملغاة في النظام في الوقت المناسب.

173- قبلت الإدارة التوصية.

2- الرقابة الداخلية

174- تشمل الرقابة الداخلية مجموعة شاملة من السياسات ومعايير السلوك والسلوكيات والعمليات والأنظمة التي تم وضعها لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية. ويتمثل الغرض من الإبلاغ عن حالة الرقابة الداخلية في المنظمة في زيادة الشفافية وثقة أصحاب المصلحة والشركاء.

(1) إدارة النقد

175- كانت شعبة المالية قد أوصت على أنه مرة واحدة على الأقل في الشهر، قرب نهاية الشهر أو عندما يصل مستوى حساب المصروفات الثرية إلى 20 في المائة من المستوى المحدد، ينبغي لأمين حساب السلف أن يطلب تجديد المصروفات الثرية. ولاحظنا أنه تم تقديم طلبات لتجديد المصروفات الثرية عندما كان مستوى النقد أقل من 20 في المائة من الحد المعتمد في جميع المكاتب التي خضعت للمراجعة تقريبًا. وفي بعض الحالات، تم تقديم طلبات التجديد عندما كان رصيد المصروفات الثرية سلبياً كما هو الحال في المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأوروبا ومثلية المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يعرضها لمخاطر عدم توافر لنقد بسهولة لدفع الالتزامات الثرية أو التزامات الموردين الذين لا يقبلون المدفوعات بال شيكات.

176- وفي مثلية المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ظلت المدفوعات للبائعين/الموردين في 51 حالة، تبلغ قيمتها 73 026 دولارًا أمريكيًا، معلقة لفترات تتراوح من 1 إلى 16 شهرًا بسبب نقص السيولة. وتشكل المدفوعات التي تظل غير مسددة لفترات طويلة من الوقت خطرًا على سمعة المنظمة.

177- وذكرت مثلية المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه على الرغم من أنها تراقب الوضع بانتظام وتشارك في اتصالات مع شعبة الشؤون المالية في المقر الرئيسي، إلا أن المشكلة ظلت دون حل. ويؤثر النقص النقدي على المشتريات التي تتم داخل البلد. ومع ذلك، فإن هذا لا يؤثر على المشتريات التي تتم من خلال المناقصات الدولية ويمكن تسوية تلك المدفوعات.

(2) الفواتير غير المتطابقة

178- يتم في بعض الأحيان شراء السلع أو الخدمات دون معالجة أمر شراء رسمي في النظام العالمي لإدارة الموارد، ويصدر المورد الفاتورة عند استلام البضائع أو تقديم الخدمات. ويشير إلى هذه الفواتير على أنها "غير متطابقة" وتغطي عادة الترتيبات مع الموردين الخارجيين، أو سداد المصروفات الصغيرة للموظفين. وتنص القاعدة المالية السارية على أنه فقط عندما تكون النفقات أقل من 1000 دولار أمريكي، أو أقل من 500 دولار أمريكي للعناصر الجذابة، يمكن استخدام فاتورة غير متطابقة. والفاتورة غير المطابقة لا تنطبق على النفقات المتكررة على مدار السنة التقويمية، مثل عقد خدمات يتم تصفيتها على مدار العام، ويجب استخدام أمر شراء رسمي من خلال النظام العالمي لإدارة الموارد في جميع هذه الحالات.

179- ولاحظنا أن المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ استخدم فواتير غير متطابقة في 52 مناسبة بين عامي 2020 و2021 لمبالغ تتجاوز 1000 دولار أمريكي، مع أعلى قيمة شراء غير متطابقة تبلغ 44 423 دولارًا أمريكيًا. كما تم استخدام الفواتير غير المتطابقة للنفقات المتكررة على خدمات على مدار العام (مثل خدمات الأمن).

180- وردت المنظمة بأنها بدأت العمل في عام 2021 بدعم من شعبة الشؤون المالية في المقر الرئيسي لتقليل استخدام الفواتير غير المتطابقة، مع إيلاء اهتمام خاص للمدفوعات مقابل خدمات الأمن.

(3) فقدان الأصول والممتلكات

181- وكانت هناك حالات سرقة/فقدان لممتلكات المنظمة في بعض المكاتب، مما يشير إلى أن إجراءات الرقابة المضمنة لحماية أصول المنظمة وممتلكاتها تحتاج إلى امتثال أفضل. وفي المكتب الإقليمي لأوروبا، بودابست، لاحظنا مشكلات مثل عدم الإبلاغ عن سرقة/فقدان الأصول وعدم تقديم تقارير للشرطة عن السرقة/الفقدان من قبل الأوصياء على الأصول، وعدم الشروع في استرداد التكلفة من قبل الموظفين المسؤولين عن الأصول. وبالمثل، لم يتم تقديم تقارير للشرطة في ممثلة المنظمة في كازخستان عن أصل فُقد في بداية عام 2018 أثناء انتقاله إلى مقر منظمة الأغذية والزراعة. وبدأت إجراءات شطب الأصل في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، بعد مرور فترة تقارب من 20 شهرًا.

182- وفي ممثلة المنظمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تم تسجيل موظف انتهت ولايته في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2021، كوصي على 20 أصل في تقرير التحقق المادي من الأصول لعام 2021، الذي تم إعداده بناءً على التحقق المادي في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

183- وفي المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ، كان هناك 385 حالة سحب للأصول الثابتة خلال فترة المراجعة (2015-2021). وكانت نماذج نقل الملكية/نماذج شهادة التصرف في الأصول متاحة في ما يتعلق بـ 66 أصلًا فقط، وتم تحويل معظمها كخردة. وتم تسجيل المبلغ المستلم كعائدات بيع لأصل واحد فقط. وفي حالة التحويل إلى جهات غير حكومية، تم تسجيل اسم الوكالة التي تم التحويل إليها لـ 166 من أصل 245 من هذه التحويلات. واحتوت أربعة فقط من نماذج نقل الملكية هذه في ما يتعلق بـ 11 أصلًا على إيصال وتوقيع المستلمين. وفي ممثلة المنظمة في منغوليا أيضًا، لم يتم ذكر تواريخ نقل الأصول وتواريخ الاستلام من قبل المستلمين في أي من نماذج نقل الملكية.

184- وفي حالة الممتلكات المعارة للموظفين، لم تتمكن المراجعة من الحصول على تأكيد بشأن وجود وتوافر جميع الأصول المدرجة في سجل الأصول في المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ في 21 نموذجًا لقرض عقاري، من أصل 39 نموذجًا تمت مراجعتها، كانت فترة الوصاية على الأصول المعارة قد انتهت بالفعل. ولم يكن هناك سجل لمعرفة ما إذا كان قد تم إرجاع الأصل المقترض ومتى تم ذلك. وفي بعض النماذج، لم يتم ذكر فترة التوقيف. واحتوى تقرير التحقق المادي من الأصول للعديد من المكاتب على معلومات غير كاملة، مثل الأرقام التسلسلية المفقودة، وأرقام العلامات، والموقع، وتفاصيل الوصي على الأصول، وما إلى ذلك.

185- قبلت الإدارة التوصية.

(4) الأصول المباعة ولكن التي لم يتم سحبها في الوقت المحدد من سجل الأصول

186- وفقًا لأحكام دليل المنظمة، يُطلب من المنظمة كل عام التحقق من جميع الممتلكات غير المستهلكة في كل موقع. ويجب أن يتحقق كل مكتب إقليمي وقطري من أن الأصول المدرجة في سجل الأصول في النظام العالمي لإدارة

الموارد موجودة فعليًا في الموقع المعني، وبالعكس ذلك، يجب أن يؤكد أن جميع الأصول الموجودة في موقع ما مدرجة في سجل الأصول.

187- ولاحظنا أن المنظمة قد سحبت 11 أصلًا خلال عام 2021 وتم تسجيل عائدات بيع الأصول بقيمة صفر (0). وذكرت الإدارة أنه تم بيع 6 من أصل 11 أصلًا خلال عام 2018. ولاحظنا أيضًا أن هذه الأصول التي تم بيعها خلال عام 2018، استمرت أيضًا في الظهور في تقرير التحقق المادي للأعوام 2018 و2019 و2020 وتمت إزالتها من سجل الأصول فقط في عام 2021.

188- وفي ما يتعلق بأصلين، ذكرت الإدارة أن عائدات البيع لم يتم إدخالها بسبب السهو. ولم يتم سحب الأصول من سجل الأصول بسبب حدوث تأخيرات في تلقي معلومات عن بيع هذه الأصول من المكاتب الميدانية؛ وفي ما يتعلق بثلاثة أصول، لم يتم استلام فاتورة البيع من المكاتب الميدانية حتى الآن على الرغم من بيع هذه الأصول في عام 2020.

التوصية 20: نوصي بأن تقوم المنظمة بما يلي:

- تعزيز امتثالها للضوابط الداخلية من أجل إدارة فعالة للمصروفات النثرية وحماية أصولها وممتلكاتها.
- وضع ضوابط في النظام العالمي لإدارة الموارد لضمان عدم السماح بمشتريات غير مؤهلة وغير متطابقة.
- وضع طرائق لتحسين الاتصال مع المكاتب الميدانية لضمان سحب الأصول المباعة في الوقت المناسب من سجل الأصول..

189- قبلت الإدارة التوصيات.

دال - إقرارات الإدارة

190- تنص اختصاصات المراجع الخارجي على الإفصاح عن المعلومات الهامة. وفي هذا الصدد، قدمت الإدارة إقرارات بشأن دفع الإكراميات وحالات الغش والغشّ المفترض، وهي ترد في الملحق 3.

هاء - شكر وتقدير

191- نود أن نعرب عن تقديرنا للمدير العام والإدارة العليا والموظفين على تعاونهم خلال مراجعتنا.

Girish Chandra Murmu

21 أكتوبر/تشرين الأول 2022

المراقب والمراجع العام في الهند

الملحق 1: التغييرات التي تم إجراؤها بناء على توصيات المراجعة

- (1) **تسجيل الإيرادات من المساهمات الطوعية:** تتبع المنظمة ممارسة تسجيل الإيرادات من المساهمات الطوعية معادلة لقيمة الفواتير لهذه المساهمات خلال السنة المالية بغض النظر عن إجمالي المساهمات الملتزم بها في اتفاقية الجهات المانحة المعنية وتاريخ توقيع هذه الاتفاقية. وفي حين أن هذه الممارسة قد اتبعت باستمرار منذ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من قبل المنظمة لعام 2014، فإن هذه الممارسة كانت غير متسقة مع السياسة المحاسبية التي تم الإفصاح عنها في الكشف المالية التي أشارت إلى تسجيل الإيرادات من المساهمات الطوعية والتحويلات الأخرى التي تدعمها اتفاقات قابلة للتنفيذ في الوقت الذي يصبح فيه الاتفاق ملزماً وعندما يتم الحصول على التحكم بالأصل، ما لم ينص الاتفاق على شرط على الأصل المحول يتطلب الاعتراف بمسؤولية.
- (2) وفي حالة المراجعة، راجعت الإدارة سياساتها وممارساتها المتعلقة بتسجيل الإيرادات جنباً إلى جنب مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23 وراجعت المعالجة المحاسبية لتسجيل الإيرادات بما يتفق مع المبلغ التعاقدى عند توقيع كلا الطرفين على الاتفاق. وأدى التغيير المذكور في المعالجة المحاسبية إلى زيادة الإيرادات في عام 2021 بمقدار 277.4 ملايين دولار أمريكي وزيادة في الأرباح المحتجزة بمبلغ 1 476.1 مليون دولار أمريكي. وتراكت اتفاقيات المساهمات الطوعية الموقعة قبل 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، لتصل إلى 1 522.5 ملايين دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، مما يشير إلى زيادة في الإيرادات المسجلة في عام 2020 بقيمة 46.4 ملايين دولار أمريكي.
- (3) وبعد أن تمت الإشارة إلى المبالغ المستحقة بشكل أكبر أثناء التحقق من الكشف المالية السنوية المنقحة لعام 2021، قامت إدارة المنظمة بتقسيم المبالغ المستحقة من المعاملات غير التبادلية البالغة 2 047.4 ملايين دولار أمريكي إلى مبالغ مستحقة حالية (1 135.6 ملايين دولار أمريكي) وغير حالية (911.8 ملايين دولار أمريكي) في الكشف المالية السنوية لعام 2021 مع تقسيم مماثل في الكشف المالية السنوية لعام 2020 (معاد احتسابها) والتغيرات الناتجة في البيانات/الملاحظات الأخرى.
- (4) **تسجيل المساهمات العينية:** قدمت الإدارة إفصاحات إضافية تشير إلى الوقت المناسب لتسجيل الإيرادات المتأتية من المساهمات العينية من حيث المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23. وتم توسيع المذكرة الحالية لتوضيح أن السلع التي يتم التبرع بها للمنظمة يتم تسجيلها كإيرادات، مع زيادة مقابلة في الأصول المناسبة، في وقت سابق لتلقي المنظمة لهذه التبرعات أو عندما يتم الدخول في ترتيب ملزم غير مشروط لتلقي البضائع، ويمكن تحديد القيمة العادلة للبضائع بشكل موثوق.
- (5) **المساهمات الطوعية المستلمة مسبقاً:** أدرجت ملاحظات إفصاحات إضافية في الكشف المالية، عن المذكرات المتعلقة بالسياسة المحاسبية لتسجيل المساهمات الطوعية المستلمة مسبقاً، للإشارة إلى أن المدفوعات المقبوضة مسبقاً تشمل المبالغ المستلمة من الجهات المانحة قبل إبرام اتفاقية تمويل مشروع محدد لاستخدام الأموال، والفوائد المكتسبة خلال عمر المشروع على أموال المشروع المحتفظ بها نيابة عن الجهة المانحة حتى يتم سدادها، والأرصدة في المشاريع المغلقة مالياً التي لم يتم سدادها بعد إلى الجهة المانحة.
- (6) **المبالغ المستحقة من المعاملات التبادلية:** تم تعديل المبلغ المستحق من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 بزيادة قدرها 180 ألف دولار أمريكي تم عرضها بشكل غير صحيح بسبب خطأ في الحساب. وبالتالي، تم أيضاً تعديل مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها وعكس المخصصات وتحليل تقادم الذمم

المدينة. ويرد إفصاح إضافي لتوضيح أن المستحقات من معاملات الصرف يتم توفيرها بعد أن ظلت معلقة لأكثر من عام واحد من تاريخ الفاتورة.

(7) **مراجعة السياسة المحاسبية للممتلكات والآلات والمعدات:** (1) لم تُدرج رسوم الشحن والتركيب للوصول إلى الحد الأدنى لرسملة الأصول بما يتعارض مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 17. ووافقت الإدارة على تنقيح وثيقة سياسة المنظمة للإشارة إلى التكاليف اللاحقة، المتعلقة بالشحن والتركيب وما إلى ذلك، وتضمينها في قيمة الأصول للوصول إلى الحد الأدنى المعدل لكل فئة من فئات الأصول. (2) وقدمت وثيقة السياسة الخاصة بالممتلكات والآلات والمعدات عمرًا مفيدًا منقحًا قدره 15 عامًا لفرض رسوم الإهلاك على تحسينات العقارات المستأجرة، دون النظر في مدة هذه التحسينات على العقارات المستأجرة. وتم تعديل السياسة المحاسبية لاحقًا لتوضيح أن أساس احتساب الإهلاك لتحسينات العقارات المستأجرة هو أقصر من مدة عقد الإيجار أو العمر المفيد.

(8) **الإفصاح عن تأثير الحد الأدنى المعدل:** قامت الإدارة بمراجعة الحد الأدنى لرسملة الأصول من 1 500 دولار أمريكي إلى 5 000 دولار أمريكي للأصول المشتراة، ومن 50 ألف دولار أمريكي إلى 100 ألف دولار أمريكي للأصول المنشأة ذاتيًا، ومن 100 ألف دولار أمريكي إلى 200 ألف دولار أمريكي للأصول الفردية غير الملموسة المطورة داخليًا، اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2021. وتم الإفصاح عن تأثير التغيير في الحد الأدنى لكل فئة من فئات الأصول، الذي يبلغ 1 649 ألف دولار أمريكي، في الكشف المالية السنوية لعام 2021 في حالة المراجعة.

(9) **الإفصاح عن السياسة المحاسبية والمبالغ المستردة من تكاليف دعم المشاريع:** سجلت المنظمة مبلغ 116.3 ملايين دولار أمريكي على أنه مبلغ مسترد من تكاليف دعم المشاريع خلال عام 2021، وهو ما يمثل 7.5 في المائة من إجمالي المساهمات الطوعية البالغة 1 540.9 ملايين دولار أمريكي. ومع ذلك، لم يتم ذكر قيمة المبلغ المسترد من تكاليف دعم المشاريع والسياسة المحاسبية الخاصة بالمبالغ المستردة من تكاليف دعم المشاريع في ملاحظات الكشف المالية السنوية لعام 2021. وفي حالة المراجعة، أشارت الإدارة في الملاحظة على الكشف المالية السنوية لعام 2021 إلى المبلغ المسترد من تكاليف دعم المشاريع المسجلة البالغ 116.3 ملايين دولار أمريكي مع نفقات مصاحبة مرتبطة بلغت 116.5 ملايين دولار أمريكي خلال عام 2021، وشملت أيضًا إفصاحًا إضافيًا لتوضيح أن استرداد التكلفة يُستخدم لتخصيص المصروفات المدارة مركزياً المتكبدة لدعم أنشطتها وبرامجها، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة التي لا يمكن تتبعها بشكل قاطع لتلك الأنشطة والبرامج.

(10) **مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها:** تم تقليل الزيادة في مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها للاشتراكات المقررة بمقدار 3.58 مليون دولار أمريكي، وصححت الإدارة ما يقابل ذلك من نقص في المخصصات. كما تم إدراج ملاحظات إضافية لتوضيح أن المنظمة قد غطت الاشتراكات المقررة المستحقة لمدة تقل عن عامين للدول الأعضاء التي لم تسدد أي مدفوعات خلال الـ 25 سنة الماضية، ولتقديم معلومات عن المخصصات للمساهمات الطوعية.

(11) **المحاسبة بشأن الاستثمارات:** تمت الإشارة أثناء المراجعة إلى الاختلافات في الأرباح/(الخسائر) غير المحققة بشأن الاستثمارات المتاحة للبيع المسجلة في السندات، وفي الأرباح/(الخسائر) غير المحققة في العملات الأجنبية خلال العام. وأعدت الإدارة احتساب الكشف المالية لتعكس بشكل صحيح قيمة الأرباح المحققة مقابل الأرباح غير المحققة من الصكوك المالية المشتقة وقامت بمراجعة إفصاحات الملاحظات ذات الصلة وفقًا لذلك.

(12) **التغييرات في كشف التدفقات النقدية:** من بين 22 بنداً (باستثناء الفائض/العجز) من كشف التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، تمت إحالة سبعة بنود فقط إلى الملاحظات على الكشف المالية السنوية في انتهاك للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 1، ولم تتم مطابقة المبالغ المأخوذة كشف التدفقات المالية مع أرقام المصدر. وعند الإشارة إلى ذلك، تم تعديل كشف التدفقات المالية مع إحالة كل عنصر إلى الملاحظات بما في ذلك الإفصاحات الإضافية المطلوبة لجعل كشف التدفقات النقدية أكثر قابلية للفهم.

(13) **الاختلافات في الملاحظات الخاصة بالكشوف المالية السنوية لعام 2021:** تم تعديل الاختلافات في مختلف الملاحظات وإجمالي/تقريب الأخطاء المشار إليها أثناء المراجعة، مع إفصاحات إضافية، حيثما كان ذلك مطلوباً في الكشف المالية السنوية لعام 2021.

(14) **رسملة الأصول قيد الإنشاء التي اكتملت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021:** أجرت الإدارة مراجعات للكشوف المالية لعام 2021 لرسملة ثلاثة أصول (إلى جانب تعديلات الإهلاك) كانت أعلى من الحد الأدنى للرسملة بقيمة إجمالية قدرها 974 380 دولاراً أمريكياً وتصرفت في 10 أصول كانت أقل من الحد الأدنى بقيمة إجمالية قدرها 555 289 دولاراً أمريكياً.

(15) **المعالجة الحسابية للتحويلات غير المشروطة:** وفقاً للسياسة المحاسبية للمنظمة بالنسبة للتحويلات النقدية للمستفيدين التي لا تتطلب تقديم الخدمة، ينبغي تسجيل التحويلات النقدية كمصروفات عند توقيع الاتفاق مع مقدمي الخدمات، مما قد يتزامن بشكل عام مع توقيت الدفع النقدي. ولقد لاحظنا دفعة واحدة قدرها 156 000 دولار أمريكي تم اعتبارها مدفوعات مقدمة غير متداولة بدلاً من مصروفات. وبالمثل، تم إنشاء ثلاثة حسابات دائنة بقيمة إجمالية قدرها 242 994 دولاراً أمريكياً خلال عام 2021 كان من المقرر إنفاذها خلال عام 2022. وبناءً على توصيتنا، أجرت الإدارة تغييرات في الكشف المالية لعام 2021 وتصرفت بهذا التحويل غير المشروط والذمم الدائنة.

(16) **محاسبة المدفوعات المسبقة للأعمال/الخدمات متعددة السنوات:** لاحظنا ست معاملات تتعلق بطلي شراء حيث دفعت فيها المنظمة مقابل تقديم الخدمة لأكثر من عام وحملت هذه المبالغ كنفقات في الكشف المالية. ويجب معاملة هذه السلف المدفوعة مقابل الخدمات بعد 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 على أنها مدفوعات مسبقة. وأجرت الإدارة مراجعات بناءً على توصيتنا بالتصحيح في ما يتعلق بطلي الشراء وأيضاً 8 طلبات شراء حددتها هي بنفسها وخصصت مبلغ إجمالي قدره 1 854 934 دولاراً أمريكياً في إطار المدفوعات المسبقة للمبلغ المدفوع لتقديم الخدمات إلى المنظمة بعد 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. ومع ذلك، أثناء مراجعة الكشف المالية المعدلة لعام 2021 حيث حدثت أخطاء بسبب الإدخالات المزدوجة في ثنائي حالات، والتشعب غير الصحيح للسلف في أشهر الخدمة قبل وبعد ديسمبر/كانون الأول 2021 في حالة واحدة، والتأثير الناجم عن هذه الأخطاء الذي تم تحديده بمبلغ 345 200 دولاراً أمريكياً. وسجلت الإدارة أيضاً جميع هذه الحالات في الأصول المتداولة في حين أن هناك ست حالات تم فيها دفع المبلغ مقابل الخدمات بعد 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 والتي كان ينبغي تصنيفها على أنها غير متداولة. وقامت الإدارة أيضاً بحساب التأثير الناتج عن هذا الخطأ بقيمة 449140.50 دولاراً أمريكياً والذي كان من المفترض أن يتم تسجيله في مدفوعات مسبقة غير متداولة. وبناءً على القيمة المنخفضة والأهمية النسبية للمراجعات، لم تقم الإدارة بإجراء أي تصحيحات أخرى لهذه الأخطاء في الكشف المالية المعدلة لعام 2021.

(17) تصنيف الاستشاريين المعيّنين محلياً كاستشاريين دوليين: أثناء المراجعة، لوحظ أنه في 17 حالة من حالات الاستشاريين حيث كان مكان الإقامة الدائم ومركز العمل هما نفسهما، تم تصنيف الخبراء الاستشاريين على أنهم معيّنين دولياً. وبسبب هذا الخطأ في التصنيف، تم تسجيل النفقات في دفتر الحسابات العام بشكل غير صحيح. وقامت الإدارة بمراجعة التصنيف بناءً على توصية المراجعة وغيّرت تسجيل النفقات بقيمة 464 548.34 دولاراً أمريكياً في الملاحظة رقم 1-20 على الكشف المالية لعام 2021 من استشاري معيّنين دولياً إلى استشاري معيّنين محلياً.

(18) تحميل نفقات إنشاء الأصول (غير المستهلكة) في حساب المصروفات: أثناء المراجعة، وجدنا حالة حيث تم تسجيل نفقات البناء (أعلى من الحد الأدنى البالغ 100 000 دولار أمريكي) كمصروفات إصلاح وصيانة بدلاً من أصل قيد الإنشاء. وأجرت الإدارة مراجعات في الكشف المالية لعام 2021 وصححت محاسبة النفقات البالغة 498 717.77 دولاراً أمريكياً على أعمال البناء على أنها أصول قيد الإنشاء بدلاً من نفقات.

(19) محاسبة تحسين العقارات المستأجرة: لاحظنا أثناء المراجعة وجود أصل تمت معاملته على أنه عقد إيجار تشغيلي متبرع به في وقت التحويل إلى منظمة الأغذية والزراعة. ومع ذلك، تم التعامل مع أعمال التجديد التي تقدر قيمتها بـ 103 457 دولاراً أمريكياً على نفس الأصل على أنها أعمال بناء بدلاً من تحسينات على العقارات المستأجرة. وقامت المنظمة بتنقيح تصنيف الأصول على أنه تحسين للأصول المستأجرة إلى جانب تعديل الإهلاك بناءً على توصية المراجعة.

(20) إعادة رسملة أصول المشروع إلى منظمة الأغذية والزراعة: أثناء المراجعة، لاحظنا أصلاً واحداً بقيمة 023 107 دولاراً أمريكياً تم شراؤه للمشاريع ولكنه أعيد إلى منظمة الأغذية والزراعة بعد الحصول على تصريح من الجهة المانحة. وقامت الإدارة بإجراء مراجعة لإدخالات رسملة هذا الأصل كأصل تم التبرع به بناءً على توصية المراجعة.

المرفق 2: مراجعة إطار البرمجة القطرية للفترة 2021-2025 وخطة العمل للفترة 2022-2023 لأرمينيا

إطار البرمجة القطرية/خطة العمل		إطار النتائج الاستراتيجي	
المخرج	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات الأولوية البرمجية المرتبطة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات الأولوية البرمجية المرتبطة بمجموعة مقاصد أهداف التنمية المستدامة المبينة في إطار البرمجة القطرية/خطة العمل
1-1	2-1، 3-1، 3-2، 3-8، 4-2، 3-9	المجال 2 الخاص بحياة أفضل	المجال 5 الخاص بحياة أفضل، المجال 4 الخاص بحياة أفضل، المجال 1 الخاص بتغذية أفضل، المجال 2 الخاص بتغذية أفضل، المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل، المجال 4 الخاص بإنتاج أفضل، المجال 1 الخاص بحياة أفضل، المجال 3 الخاص بحياة أفضل، المجال 1 الخاص ببيئة أفضل، المجال 2 الخاص بحياة أفضل
2-1	2-1، 3-2، 3-8، 4-4، 4-13	المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل	المجال 5 الخاص بحياة أفضل، المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل، المجال 4 الخاص بإنتاج أفضل، المجال 1 الخاص بحياة أفضل، المجال 3 الخاص بحياة أفضل، المجال 1 الخاص ببيئة أفضل، المجال 4 الخاص بحياة أفضل، المجال 2 الخاص بحياة أفضل
1-2	3-8، 4-4، 4-9، 4-13، 3-15	المجال 3 الخاص ببيئة أفضل	المجال 2 الخاص بحياة أفضل، المجال 4 الخاص بإنتاج أفضل، المجال 1 الخاص ببيئة أفضل، المجال 3 الخاص ببيئة أفضل
2-2	2-1، 3-2، 3-8، 4-2، 4-13، 3-9	المجال 1 الخاص ببيئة أفضل	المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل، المجال 4 الخاص بإنتاج أفضل، المجال 3 الخاص بحياة أفضل، المجال 1 الخاص بحياة أفضل، المجال 1 الخاص ببيئة أفضل، المجال 4 الخاص بحياة أفضل، المجال 2 الخاص بحياة أفضل

الملحق 3: إقرارات إدارة المنظمة بشأن الإكراميات وحالات الغش والغش المفترض

1- الإكراميات

أقرت الإدارة أن إجمالي الإكراميات في السنة المالية 2021 بلغ 90,014.88 دولارًا أمريكيًا. ودُفع المبلغ كتعويض للمستفيدين من موظفي المنظمة خلال عام 2021.

2- حالات الغش والغش المفترض

عملاً بالفقرة 6 (ج) (1) من شروط الاختصاصات المرجعية الإضافية التي تنظم التدقيق الخارجي (الملحق 1 اللائحة المالية)، أفادت إدارة المنظمة بالمخلص التالي لحالات الغش أو الغش المفترض أو السرقة المعروفة في المنظمة.

ألف - الحالات قيد المراجعة في عام 2020

الحالة 1: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 3 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن طرفًا ثالثًا استعان به مكتب قطري للمنظمة كمراقب قدم تقارير احتيالية تشير إلى تنفيذ سليم لمشروع ميداني. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات. ومع ذلك، هناك احتمال أن البائع لم يتلق إخطارًا بإجراءات العقوبات، وبالتالي ستتصل دائرة خدمات المشتريات بالبائع مرة أخرى للتأكد من قبول القرار النهائي.

الحالة 2: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 4 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن أحد الموردين قدم إلى المنظمة مذكرات تسليم مزورة تحمل توقيعات موظفين من المنظمة لإثبات تسليم سلع لم تُسلم في الواقع. وتبلغ قيمة البضائع التي يُزعم أنها لم تسلم نحو 45 000 دولار أمريكي. ولم يتلق المورد أي مدفوعات تتعلق بمذكرات التسليم المزورة. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات. ومع ذلك، هناك احتمال أن البائع لم يتلق إخطارًا بإجراءات العقوبات، وبالتالي ستتصل دائرة خدمات المشتريات بالبائع مرة أخرى للتأكد من قبول القرار النهائي.

الحالة 3: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 8 في عام 2021). بعد إجراء تحقيق، خلص مكتب المفتش العام إلى أنه كان لدى أحد موظفي المنظمة تضارب مصالح غير معلن نشأ عن عدم إفصاحه عن علاقة شخصية مع أحد موردي المنظمة في ما يتعلق ببعض خطابات الاتفاقات، ويعتبر مكتب المفتش العام أن هذا الأمر تفاقم في ضوء المستوى الرفيع للموظف في المنظمة، والدور البارز الذي يلعبه في ما يتعلق بخطابات الاتفاقات ذات الصلة، وحقيقة أنه قد تم إخطاره بالمسألة في عام 2015 ومع ذلك استمر في تجاهل المتطلبات التنظيمية المتعلقة بتضارب المصالح. وبينما تثير الأدلة مخاوف من احتمال المساس بحياد الموظف في أداء واجباته ومسؤولياته، لا توجد أدلة كافية لإثبات ممارسات التواطؤ المزعومة و/أو المحاباة. استكملت العملية التأديبية وقُدمت المسألة المتعلقة بالبائع إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين، وفُرض تدبير منع تعامل لمدة 3 سنوات. أغلقت الحالة.

الحالة 4: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 9 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن موردًا قد قدم مستندات مزورة وأخفى ارتباطه بشركات أخرى تقدم عطاءات مشابها لعطاءات المنظمة الستة لتوفير المدخلات الزراعية.

وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات. ومع ذلك، هناك احتمال أن البائع لم يتلق إخطارًا بإجراءات العقوبات، وبالتالي ستتصل دائرة خدمات المشتريات بالبائع مرة أخرى للتأكد من قبول القرار النهائي.

الحالة 5: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 10 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن موردًا قد قدم مستندات مزورة وأخفى ارتباطه بشركات أخرى تقدم عطاءات مشابهة لمناقصة للمنظمة لتوفير البذور. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات. ومع ذلك، هناك احتمال أن البائع لم يتلق إخطارًا بإجراءات العقوبات، وبالتالي ستتصل دائرة خدمات المشتريات بالبائع مرة أخرى للتأكد من قبول القرار النهائي.

الحالة 6: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 11 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن موردًا قد قدم مستندات مزورة وأخفى ارتباطه بشركات أخرى تقدم عطاءات مشابهة لمناقصة للمنظمة لتوفير البذور. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات. ومع ذلك، هناك احتمال أن البائع لم يتلق إخطارًا بإجراءات العقوبات، وبالتالي ستتصل دائرة خدمات المشتريات بالبائع مرة أخرى للتأكد من قبول القرار النهائي.

باء - الحالات قيد المراجعة في عام 2021 وأوائل عام 2022

الحالة 7: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 12 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن بائعين أخفيا عن علم انتماءهما وتواطأ في ما يتعلق بمناقصة للمنظمة. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين، وفُرض تدبير منع تعامل لمدة سنة واحدة. أغلقت الحالة.

الحالة 8: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 13 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن موظفي شركة تفتيش متعاقدة مع المنظمة طلبوا مدفوعات من أحد موردي المنظمة لقاء فحص سلع تم شراؤها من قبل المنظمة، وأنهم لدى عدم تقاضيتهم المبلغ المطلوب من البائع، تعمدوا جمع عينات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج اختبار غير مرضية كجزء من الفحص المعني. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين، وفُرض تدبير منع تعامل لمدة 3 سنوات، مع تسريح مشروط. أغلقت الحالة.

الحالة 9: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 14 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن أحد موردي المنظمة قد اتفق مع بائع آخر على إعداد عطاءات ردًا على دعوتين لتقديم العطاءات أصدرتها المنظمة بما يؤدي إلى تقاسم المكافأة بين الشركتين في حالة فوزهما بالعطاء. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين، وفُرض تدبير منع تعامل لمدة سنتين. أغلقت الحالة.

الحالة 10: (أبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 15 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن أحد موردي المنظمة قد اتفق مع بائع آخر على إعداد عطاءات ردًا على دعوتين لتقديم العطاءات أصدرتها المنظمة بما يؤدي إلى تقاسم المكافأة بين الشركتين في حالة فوزهما بالعطاء. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين، وفُرض تدبير منع تعامل لمدة 3 سنوات. أغلقت الحالة.

الحالة 11: (أُبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 17 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن أحد موظفي المنظمة الذين يضطعون بمسؤوليات إدارية سمح عن علم أو بتهور بدفع مبلغ 37 128 دولاراً أمريكياً لتغطية نفقات السفر والأتعاب المتعلقة بالعمل الذي يُزعم أنه قام به استشاري سابق لم يكن لديه عقد عمل مع المنظمة. ووجد مكتب المفتش العام أن سلوك الموظف يشكل إهمالاً جسيماً. وترك الموظف العمل في المنظمة ووضعت مذكرة في ملف الموظفين. أغلقت الحالة.

الحالة 12: (أُبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 19 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن مورداً للمنظمة تواطأ مع بائع آخر (انظر الحالة 13 أدناه) في تقديم عطاءاته لشراء مدخلات زراعية. ولم يتم منح العقد المعني لأي من البائعين. وأكمل مكتب المفتش العام التحقيق وخلص إلى عدم وجود أدلة كافية لاستنتاج أن الشركتين تورطتا في إجراءات خاضعة للعقوبات. وأكدت الأدلة أن الشركتين تواصلتا مع بعضهما البعض في إعداد عطاءاتهما، لكنهما لم تشيرا إلى أن هذه الاتصالات كانت تهدف إلى تحقيق غرض غير لائق. أغلقت الحالة.

الحالة 13: (أُبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 20 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن مورداً للمنظمة تواطأ مع بائع آخر (انظر الحالة 12 أعلاه) في تقديم عطاءاته لشراء مدخلات زراعية. ولم يتم منح العقد المعني لأي من البائعين. وأكمل مكتب المفتش العام التحقيق وخلص إلى عدم وجود أدلة كافية لاستنتاج أن الشركتين تورطتا في إجراءات خاضعة للعقوبات. وأكدت الأدلة أن الشركتين تواصلتا مع بعضهما البعض في إعداد عطاءاتهما، لكنهما لم تشيرا إلى أن هذه الاتصالات كانت تهدف إلى تحقيق غرض غير لائق. أغلقت الحالة.

الحالة 14: (أُبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 21 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بشأن تواطؤ موظف مع موظف سابق للالتفاف على قواعد الموارد البشرية والمشتريات المعمول بها في منح خطابات الاتفاقات لمنظمة غير حكومية يعمل فيها الموظف السابق. وأكمل مكتب المفتش العام التحقيق وأثبت صحة الادعاءات. واستقال الموظف من المنظمة. وحدد مكتب المفتش العام أدلة غير كافية لاستنتاج أن المنظمة غير الحكومية قد تورطت في سلوك خاضع للعقوبات.

الحالة 15: (أُبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 22 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن مستشارة في المنظمة قدمت عن علم شهادة طبية معدلة من أجل تسهيل إصدار عقدها. وخلص مكتب المفتش العام إلى أن المستشارة غيرت عن علم الشهادة الطبية لتحريف تاريخ إصدارها وقدمتها إلى منظمة الأغذية والزراعة لتسهيل إصدار عقدها الاستشاري. ولم تعد الخبرة الاستشارية تعمل في المنظمة وتم وضع مذكرة في ملف الموظفين. أغلقت الحالة.

الحالة 16: (أُبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 23 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن بائعين تواطأ في تقديم عطاءاتهما لأعمال البناء في مكتب ميداني. ولم يتم منح العقد المعني لأي من البائعين. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات، ويُتظر اتخاذ قرار بشأن بدء إجراءات العقوبات.

الحالة 17: (أُبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 24 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن أحد موظفي المنظمة المكلفين بمسؤوليات إدارية قد أصدر تعليمات إلى الموظفين الخاضعين لإشرافه لوضع وثائق مزيفة، أو أنه شارك عن علم في وضع تلك الوثائق المزيفة بغرض تأمين مقعد لأحد الأفراد على إحدى رحلات خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. الإجراءات التأديبية جارية.

الحالة 18: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 25 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا في ادعاءات بأن العديد من موظفي المنظمة تواطؤوا مع بائع لمنح عقد لتوريد سلع لتوزيعها على المستفيدين، ثم تواطؤوا مع أفراد مجهولين لتحويل تلك السلع عن الغرض المحدد لها. وخلص مكتب المفتش العام إلى أن الأدلة لم تكن كافية لإثبات الادعاءات ضد الأفراد والبائعين المعنيين. وفي هذه العملية، حدد مكتب المفتش العام ثغرات مختلفة في الضوابط الداخلية التي أحيلت إلى المكتب القطري المعني لاتخاذ الإجراءات المناسبة. أغلقت الحالة.

الحالة 19: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 26 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا في ادعاءات بأن أحد الشركاء المنفذين قد وضع وثائق مزورة لإثبات التوزيع الصحيح للسلع على المستفيدين كجزء من مشروع تموله المنظمة. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات التي أصدرت إخطارًا بإجراءات العقوبات في أواخر عام 2021. وينتظر الانتهاء من إجراءات العقوبات.

الحالة 20: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 27 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا في ادعاءات بأن أحد موظفي المنظمة المكلفين بمسؤوليات إدارية كان يعلم أن هناك موظفين تلقوا تعليمات بوضع وثائق مزيفة، وأنه من خلال تقاعسه عن اتخاذ أي إجراء قد شجع أو شارك عن قصد في وضع تلك الوثائق المزيفة بغرض تأمين مقعد لأحد الأفراد على إحدى رحلات خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. الإجراءات التأديبية جارية.

الحالة 21: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 28 في عام 2021). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا في ادعاءات بأن أحد موظفي المنظمة المكلفين بمسؤوليات إدارية كان يعلم أن هناك موظفين تلقوا تعليمات بوضع وثائق مزيفة، وأنه من خلال تقاعسه عن اتخاذ أي إجراء قد شجع أو شارك عن قصد في وضع تلك الوثائق المزيفة بغرض تأمين مقعد لأحد الأفراد على إحدى رحلات خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. الإجراءات التأديبية جارية.

الحالة 22: أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا في ادعاءات بأن موظفًا سابقًا قدم إقرارات سفر مزورة مع وثائق مزورة في ما يتعلق بطلبات إجازة زيارة الوطن مما أدى إلى دفع مبلغ 10 894.27 دولارًا أمريكيًا له. ووضعت ملاحظة في ملف الموظفين الخاص بالموظف وتم استردادها من المكافآت النهائية للموظف. أغلقت الحالة.

جيم - الحالات الجارية المتعلقة بالغش المفترض اعتبارًا من أبريل/نيسان 2022

الحالة 23: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر في تقديم عطاءاته بشأن توفير معدات زراعية سيشتريها مكتب قطري (انظر الحالة 24 أدناه). وأصدرت لجنة توقيع العقوبات تعليقًا مؤقتًا لكلا الشريكتين، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 24: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر في تقديم عطاءاته بشأن توفير معدات زراعية (انظر الحالة 25 أدناه)، وأن البائع نفسه قدم وثائق مزورة في ما يتعلق بعطاء مختلف لمعدات زراعية (انظر الحالة 23 أعلاه والحالة 25 أدناه). وأصدرت لجنة توقيع العقوبات تعليقًا مؤقتًا للبائع المعني، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 25: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر في تقديم عطاءاته بشأن توفير معدات زراعية (انظر الحالة 24 أعلاه). وأصدرت لجنة توقييع العقوبات تعليقًا مؤقتًا للبائع المعني، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 26: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة قدم وثائق مزورة كجزء من تقديم عطاءه ردًا على إجراءات مختلفين للمشتريات وأن نفس البائع قد تواطأ مع بائع آخر في المنظمة في تقديم عطاءه في ما يتعلق بأحد إجراءات الشراء المذكورة أعلاه (انظر الحالة 33 أدناه). وأصدرت لجنة توقييع العقوبات تعليقًا مؤقتًا للبائع، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 27: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة قدم وثائق مزورة كجزء من عطاءه لتوفير معدات زراعية. وأصدرت لجنة توقييع العقوبات تعليقًا مؤقتًا للبائع، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 28: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موظفًا في المنظمة تواطأ مع عدة بائعين في اختيار عقود لمواد ترويجية للمنظمة، ومنحها وإصدارها (انظر الحالات 29 و36 و37 و38 أدناه)، وكان للموظف علاقات أسرية وثيقة مع البائع. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 29: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع أحد موظفي المنظمة (انظر الحالة 28 أعلاه) في إعداد عطاءاته لمواد ترويجية. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 30: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر (انظر الحالة 31 أدناه) في إعداد عطاءه لبناء مراكز متعددة الاستخدامات. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 31: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر (انظر الحالة 30 أدناه) في إعداد عطاءه لبناء مراكز متعددة الاستخدامات. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 32: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن أحد الموظفين تواطأ مع بائع لمنح عقد لأعمال البنية التحتية في مثلية للمنظمة. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 33: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر (انظر الحالة 26 أعلاه) في إعداد عطاءه لتوفير مدخلات زراعية. وأصدرت لجنة توقييع العقوبات تعليقًا مؤقتًا للبائع، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 34: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن أحد موظفي المنظمة قدم إقرارًا كاذبًا في ما يتعلق بمدفوعات إعانة الإيجار. المسألة جارية.

الحالة 35: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن أحد الموظفين قد قدم طلبًا تحت ذرائع كاذبة لإصدار مذكرة شفوية للسماح له بالسفر لزيارة أفراد الأسرة في بلد آخر، وأن كلا من الطلب والمذكرة الشفوية الناتجة يحتويان على معلومات زائفة. ويقوم مكتب المفتش العام أيضًا بالتحقيق في ادعاءات بأن نفس الموظف ذكر زورا أن أسرته قد انتقلت إلى مركز العمل من أجل الحصول على منحة استقرار وما يتصل بها من استحقاقات لنقلهم.

الحالة 36: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع أحد موظفي المنظمة (انظر الحالة 28 أعلاه) في إعداد عطاءاته لمواد ترويجية. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 37: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع أحد موظفي المنظمة (انظر الحالة 28 أعلاه) في إعداد عطاءاته لمواد ترويجية. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 38: يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع أحد موظفي المنظمة (انظر الحالة 28 أعلاه) في إعداد عطاءاته لمواد ترويجية. ولا يزال التحقيق جاريًا.